مدير الإمتثال المعتمد

CCM

- اعرف عميلك KYC
- مكافحة غسل الأموال AML/CTF
- التحقيقات Investigations
- العقوبات Sanctions
- الإمتثال الرقابي Regulations
- قوانين الضريبة الأجنبية FATCA & CRS

www.gci-ccm.org

Australia

Second Edition

جدول المحتويات

التعرف على حسابات الافراد 5

العنوان: 6

معلومات العمل والدخل 6

متطلبات التعرف على حسابات الشركات 7

شروط وأحكام عامة 9

فتح الحسابات وإجراءات اعرف عميلك 10

قانون حماية البيانات الأوروبي(GDPR) 10

قبول تعليمات بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني 11

إغلاق الحسابات 12

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 13

مفهوم غسل الأموال 13

الجريمة الأصيلة 13

العوائد المالية أو المادية من الجريمة الأصلية 14

التمويه والإخفاء 14

المعرفة بمصادر الأموال 14

مراحل غسل الأموال 17

تمويل الإرهاب 19

الشركات الوهمية (Shell Companies) 20

مؤشرات تحذيرية المتعلقة بالمعاملات 20

حجم وتكرار المعاملات: 21

مؤشرات تحذيرية متعلقة بأنماط المعاملات 21

المعاملات المتعلقة بالمستخدمين الجدد 21

المعاملات المتعلقة بجميع المستخدمين 22

مؤشرات تحذيرية المتعلقة بإخفاء الهوية. 22

مؤشرات تحذيرية لمصدر الأموال أو الثروة 24

التحقيقات المالية المتقدمة 25

أنظمة مراقبة الحركات المالية (Transactions Monitoring) 25

دراسة الإنذارات Alert Investigations 28

توضيحات بخصوص التكنولوجيا المالية في مكافحة غسل الأموال (AML FinTech) 32
أتمتة عمليات مكافحة غسل الأموال الربوتية (إدارة الحالات) 34
مقومات برنامج امتثال ومكافحة غسل الأموال الناجح..... 35
العلاقة بين أعمال الامتثال وأعمال مكافحة غسل الأموال 38
فريق التحقيقات المالية AML Investigation Team 39
السياسات وإجراءات العمل..... 39
التدريب المستمر ومواكبة التطورات.....41
التدقيق المستقل..... 44
تصنيف مخاطر مكافحة غسل الأموال 44
مستوى مخاطر العميل Risk Rating Customer..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أنواع تصنيف مخاطر غسل الأموال..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
التصنيف الإلكتروني لمستوى مخاطر العميل Electronic AML Risk Rating..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
العقوبات الدولية والحظر..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
تعريف العقوبات..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أنواع العقوبات..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
تعريف الحظر..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
السياق الدولي..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أنظمة عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أنواع عقوبات مجلس الأمن الدولي..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
حظر توريد الأسلحة..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
حظر السفر..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
تجميد الأصول ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
عقوبات الاتحاد الأوروبي..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
قوائم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
تراخيص مكتب OFAC ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
"قانون العقوبات المستقلة" الأسترالي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المنتجات والخدمات الأخرى ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
التعامل مع دول مرتفعة المخاطر..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الأنظمة..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

القوائم الداخلية للنظام..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
نظرة عامة على أنظمة العقوبات ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
خوارزميات فحص الأسماء وتقليل عدد النتائج الزائفة..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الامتثال للسياسات الداخلية في المؤسسة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
علاقة دائرة الامتثال بدوائر أخرى ضمن المؤسسة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
علاقة دائرة الامتثال بالتدقيق الداخلي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
علاقة دائرة الامتثال بالمدير العام..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الهيكل التنظيمي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
سياسة الامتثال..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
آليات مراقبة وفحص الامتثال ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
إجراءات فحص الامتثال الرقابي المبني على المخاطر..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
عملية تقييم المخاطر..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
مقدمة() قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أنواع اتفاقيات فاتكا..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
مخاطر عدم الامتثال لقانون فاتكا..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ممارسات تهرب ضريبي يجب الحذر منها..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
كيفية التعامل مع الحسابات القائمة (المشاريع الأربعة) ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المستندات المطلوبة للحسابات الخاضعة للقانون..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
معيار الإبلاغ المشترك (CRS) ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

سنتحدث في هذا الفصل عن إجراءات فتح الحسابات بالنبوك والمؤسسات المالية وخطوات اعرف عميلك (KYC) والتي تعتبر خطوات مهمة جداً لمعرفة العميل الذي ينوي التعامل مع المؤسسة والتي ستوضح طبيعة العميل من حيث نشاطه التجاري والغاية من فتح الحساب او التعامل والخدمات والمنتجات المطلوبة، إلى آخره من المعلومات التي تعتبر أساسية لأخصائي (اعرف عميلك) أو (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

يلجأ الافراد والشركات وحتى الكيانات الأخرى كالجمعيات إلى التعامل مع البنوك لغايات متعددة ومنها التوفير والاستثمار أو الحصول على أنواع التمويلات المختلفة من البطاقات الائتمانية وقروض السيارات القروض الشخصية القروض العقارية أو لغايات الحصول على فوائد ربحية على إيداع مبالغ معينة من المال بالإضافة إلى الاستفادة من الخدمات التي تقدمها البنوك والتي تمكن الأشخاص من شراء الأشياء من خلال بطاقات بلاستيكية بدلاً من خطورة حمل النقد، ومع تطور الوقت أصبحت للبنوك خدمات الكترونية تمكن عملاءها من تحويل الأموال الكترونيا إلى مختلف مناطق العالم بسهولة ويسر.

كما تستفيد الشركات من البنوك لنفس الغايات التي سبق ذكرها، بالإضافة إلى أن عملية فتح الحساب للشركات أصبح أمراً ضروريا لاستكمال تسجيلها لدى الجهات الحكومية بالإضافة إلى تمكين الشركات من إجراء عمليات تجارية متعددة، بالإضافة إلى الحوالات والشيكات مثل حركات التمويل التجاري والاعتمادات المستندية التي تلجأ إليها الشركات عند عمليات الاستيراد والتصدير حيث لا توجد ثقة بين البائع والمشتري والتخوف من قيام احد الأطراف بالالتزام المترتب عليه وعدم قيام الاخر بذلك كأن يتم شحن البضاعة ولكن دون استلام قيمتها وغيرها من الخدمات والمنتجات.

وعليه يقوم الأشخاص أو الشركات والكيانات الأخرى بالتوجه لطلب التعامل وفتح حساب لدى البنك والمؤسسة المالية، ولكن ما دور البنوك والمؤسسات تجاه هذه العلاقة وما هي الأوراق والمعلومات التي يتوجب الحصول عليها لقبول هذا التعامل؟ ما هي الإجراءات الداخلية التي يتم اتخاذها بهذا الخصوص؟ هذا وأكثر ستعرفه في هذا الفصل.

التعرف على حسابات الافراد

في حال كان طلب فتح السحاب من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يرغبون بفتح حساب مشترك بينهم تأكد من وجود جميع المعلومات والوثائق الاتية:

كبطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر بالنسبة للأجانب (غير المواطنين) في حال كان الشخص أجنبياً تأكد من متطلبات القوانين المحلية التي قد تتطلب إذن إقامة (فيزا) أو تصريح عمل، وفي حال تطلبت الأنظمة والتعليمات المحلية للدولة التي يعمل بها البنك أو توفرت الوسائل فإنه لابد من التحقق من الوثائق المقدمة والتي قد تكون مزورة ففي بعض الدول يتم منح البنوك صلاحية.

الاستعلام عن معلومات وصورة مواطنيها بحسب أنظمة وترتيبات معينة كما توجد بعض الأنظمة التي توفر إمكانية التحقق من صحة أو منطقية جواز السفر المقدم من الأجانب وفي حال كانت القوانين المحلية لا تتطلب ذلك ولا توجد أنظمة كفيلة لدى البنك بهذا الخصوص فإنه عند

وجود أية شكوك في أية وثيقة تعريف تقدم للتعامل مع البنك يجب ابلاغ الجهات المعنية بالنبك لاتخاذ الإجراءات اللازمة والتي قد تطلب وثيقة تعريف إضافية كرخصة قيادة أو غيرها.

العنوان:

احصل على عنوان العميل (الدولة، المدينة، الشارع، رقم البناية، الطابق) وتأكد من أن عنوان العميل قريب من فروع ومراكز خدمة البنك، لأنه بخلاف ذلك فإنه لابد من تفسير معقول حيث إن وجود مثل هذه الحالات يعتبر من المؤشرات الحمراء التي قد تدل على أعمال غسل أموال أو تمويل إرهاب هذه المعلومة من العميل لابد وأن تكون بأسلوب مهني ومحترم ولا يثير الشكوك، ولا يشعر العميل بعدم الاريحية بالتعامل حيث إن المعايير الفضلى والتعليمات بمختلف الدول تؤكد على عدم إشعار العميل أنه يثير الشكوك بالنسبة للمؤسسة أو أنه تحت المراقبة أو أنه تم إخطار الجهات المعنية سواء بالمؤسسة أو الدولة بوجود مؤشرات اشتباه لدى العميل، حيث إن إعلام العميل بأي من هذه الإجراءات يسمى (Tipping Off).

اسع للتأكد من أن العنوان المقدم من العميل عنوان صحيح، حيث يمكن القيام بذلك بطرق متعددة منها فواتير الخدمات باسم العميل التي توضح الموقع، كفواتير المياه الكهرباء الهاتف الأراضي أو من خلال رخصة القيادة أو بطاقة الإقامة أو من خلال عقود الايجار وأوراق تسجيل العقار الذي يسكنه العميل، أو حتى من خلال تقرير زيارة في حال كان العميل مستقطباً وتمت زيارته بالفعل من قبل موظفي البنك.

معلومات العمل والدخل

تعتبر معلومات عمل العميل ودخله جزءاً أساسياً من نموذج اعرف عميلك، بحيث يستند عليها ضباط الامتثال ومكافحة غسل الأموال في اتخاذ العديد من القرارات واستكمال العناية الواجبة بخصوصه فعلى سبيل المثال: لدى ورود حوالة لهذا العميل من شركة بالخارج سيعود الموظف إلى نموذج اعرف عميلك وقد يكتشف بأن الشركة المحولة هي جهة عمل العميل أو قد يكون يملكها، وبالتالي تساعده في التحقيق بأمر الحوالة، كما أن الحصول على إثبات الدخل أو العمل شيء ضروري جداً لاعتماد المعلومات التي صرح بها العميل بهذا الخصوص حيث من الممكن أن يقدم العميل معلومات خاطئة ليوهم البنك بأنه من أصحاب الدخول العالية لتسهيل حركاته المالية من إيداعات نقدية أو شيكات أو حوالات وغيرها، وبالتالي فالإثبات شيء مهم جداً في اعتماد قيمة الدخل الشهري أو السنوي للعميل ضمن خطوات العناية الواجبة حيث تقوم بعض البنوك والمؤسسات المالية بالسماح للعميل نفسه باختيار وسيلة الاثبات ولا تحدده بمستندات ثابتة ولكن تشترط أن تكون صادرة من طرف آخر غير العميل فمثلا يمكن إثبات العمل بكتاب التوظيف من الجهة التي يعمل بها العميل أو شهادة تسجيل شركة يملكها أو بتقرير زيارة لموقع عمل العميل في حال كان مستقطباً ولكن في بعض الأحيان ترد للبنك طلبات اعتماد دخل أو عمل العميل في حال كان مستقطباً ولكن في بعض الأحيان ترد للبنك طلبات اعتماد دخل أو عمل العميل من خلال بطاقة العمل.

يرى البعض أن بطاقة العمل وسلة لا يمكن الاعتماد عليها كون الأشخاص قد يقومون بطباعة هذه البطاقات ولكنهم يكذبون بشأن عملهم وهنا يرى بعضهم إن إثبات العمل ليس شيئا

استراتيجيا إن كان دخل العميل الشهري متدنياً، وأن مخاطر عملية التزوير لبطاقات العمل ممكنة أيضا بكتب التوظيف حيث أن الشركة التي يعمل بها العميل قد لا تكون تحتفظ بحسابات لدى البنك للتأكد من التواقيع الواردة عليها أو أن كتب التوظيف قد تكون من المعنيين بالتوظيف بالشركة وليس من المفوضين الماليين عن حساباتها البنكية وأن البنك لا يمكنه الاتصال بالشركة للتحقيق حيث إن ذلك يعتبر خرقاً للسرية المصرفية للعميل إلا أن الاثبات المطلوب هو أن يعطي مؤشراً عن المبالغ المتوقعة على الحساب وبالتالي قد تقوم بعض البنوك بتحديد وسائل معينة لاعتماد العمل.

يتضح مما ذكرنا أعلاه أن عملية عدم التحقق من المالكين النهائيين، أو عدم الخبرة في التعامل مع أنظمة المسح، وخصوصا اللغة التي يستعملها النظام (لغة القوائم المدرجة) شيء مهم جداً، حيث قد تقوم البنوك بالتعامل مع جهات محظورة نتيجة لعدم بذلك العناية الواجبة أو عدم الخبرة بالأنظمة المستعملة وبآليات الترجمة.

والانتباه لفحص جميع الأسماء المتعلقة بالحساب سواء اسم الشركة والمالكين وحتى المفوضين على الحساب.

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا فإنه ينصح في بعض الحالات وخاصة عند التعامل مع أسماء بجنسيات أخرى، وخصوصا الدول مرتفعة المخاطر، أن يتم استعمال محركات البحث عبر شبكة الانترنت والتي من الممكن أن توصل إلى معلومات تفيد الدراسة التحليلية للزبون المحتمل.

للمزيد من المعرفة بخصوص آليات عمل الأنظمة المستعملة لفحص الأسماء يمكنكم دراسة الفصل الخاص بهذا الموضوع (العقوبات الدولية والحظر).

متطلبات التعرف على حسابات الشركات

تتطلب أعمال الشركات بالعادة حسابات بنكية لغايات القيام بسداد قيم البضائع التي تشتريها وايداع شيكات أو استقبال حوالات أو نقد مقابل عمليات البيع، بالإضافة إلى حاجتها لخدمات تنظيمية داخلية كتحويل رواتب موظفيها ودفع مصاريف الشركة فإنه لابد من استلام نسخ طبق الأصل عن شهادة التسجيل لدى وزارة الصناعة والتجارة في الدولة أو الجهات الحكومية الخاصة بتسجيل الشركات.

بالإضافة إلى الحصول على عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي للتعرف على جميع تفاصيل إدارة الشركة حيث يشير عقد التأسيس إلى معلومات هامة كتفاصيل مؤسسي الشركة وليس فقط المالكين الحقيقيين وغايات الشركة وهيئة مديريها وعنوانها وفروعها، وكيفية إدارة الشركة، وصلاحيات التفويض عن الشركة مالياً وإدارياً وما هو مسموح أو ممنوع على الشركة بحسب ما وافقت عليه الجهات التنظيمية بالدولة، إلا أن التسجيل الشركة ليس كافياً حيث لابد من التحقق من أن الشركة تمارس أعمالها على أرض الواقع حيث من الممكن أن يتم تسجيل شركة على الورق واستعمال هذه الأوراق للتعامل مع البنوك وايداع أموال متحصلة من جرائم على أنها من نشاط

الشركة، وهنا يأتي دور البنك أو المؤسسة المالية بالتحقق من ان الشركة تمارس نشاطاً حقيقياً ويتم ذلك بعدة وسائل مثل طلب الترخيص السنوي لاستمرارية الشركة من الجهات الحكومية حيث إنه بخلاف التسجيل الذي يتم مرة واحدة فإنه يتم تجديد الترخيص سنوياً من جهات أخرى كالبلدية للمدينة التي توجد بها الشركة إذ يتم زيارة الشركة من مندوبين رسميين للتأكد من وجود الشركة وتقيدها بالأنظمة والقوانين الخاصة بالبلدية والعمالة وغيرها وهناك وسائل أخرى كالقيام بزيارة موقع الشركة وكتابة تقرير بذلك مرفق بصور عن الموقع وذلك للتأكد من أن الشركة ليست شركة وهمية.

وهنا توضيح مهم لفهم خاطئ لدى بعض الأشخاص الذين يعتقدون بأن الشركة الوهمية لا تكون مسجلة بالأساس وأن تسجيل الشركة يحقق عملية التأكد من أن الشركة غير وهمية.

كما أنه لابد من التحقق بأي وسيلة متاحة (إن وجدت) من صحة تسجيل الشركة حيث توفر الكثير من الدول حول العالم إمكانية التحقق من تسجيل الشركة من خلال مواقع حكومية رسمية، حيث يمكن للبنك أن يتحقق من مصداقية الأوراق المقدمة ومطابقتها من خلال الخدمات الالكترونية التي توفرها الحكومية.

في الأمثلة أعلاه تتضح مدى أهمية ملكية الشركات والتحقق من الأشخاص الطبيعيين سواء عند فتح الحساب او التحديث الروتيني أو عند الحاجة لذلك، وأنه أيضا يتوجب التعرف على المفوضين بالتوقيع عن الحساب واستكمال إجراءات التعرف على العميل الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الافراد والتي سبق ذكرها.

وعلى البنوك والمؤسسات المالية أن تضع الإطار العام بإجراءاتها الداخلية لتوجهها فيما يخص الحسابات فعلى سبيل المثال بعض السياسات الداخلية قد تمنع التعامل مع بعض القطاعات أو الاعمال كالجمعيات الخيرية والشركات غير الهادفة أو شركات الصرافة، وترى بأن مخاطرها مرتفعة جداً وترغب بأن تكون أعمالها بعيدة كل البعد عن المخاطر العالية خاصة إن كانت تحقق أرباحا خيالية وأن استقطاب هذا النوع من القطاعات أو الاعمال لن يشكل فارقا جوهريا في اعمالها أو أرباحها.

وهنا لابد من الحديث عن ما يسمى بتجنب المخاطر أو عدم المخاطرة حيث أشار البنك الدولي بهذا الخصوص إلى ما يأتي:

تقوم المؤسسات المالية العالمية بإنهاء أو تقييد العلاقات التجارية مع المؤسسات الخيرية أو المنظمات غير الهادفة للربح أو شركات التحويلات الصرافة أو البنوك المراسلة في مناطق معينة من العالم ذات مخاطر عالية لتجنب المخاطر المرتبطة بهذه العلاقات وهي ممارسة يطلق عليها عدم المخاطرة.

ثانياً: العنوان (مؤشر الإقامة)

قامت بعض البنوك والمؤسسات المالية باستحداث أسلوب جديد في تحديد عنوان العميل، وذلك من خلال الطلب من العميل تحديد موقعه من خلال (Google Map) مثلا ويعتبر هذا الأسلوب أسلوباً دقيقاً وسهلاً، ولكن له مخاطر كبيرة أهمها أن عملية التحقق من العنوان تمت من خلال نفس العميل وليس من طرف ثالث وبالتالي يمكن للعميل الذي لا يريد الإفصاح عن عنوانه

الحقيقي تحديد عنوان ليس له علاقة به هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى الخبراء أن الحصول على معلومات العنوان لابد أن يتم إدخالها بحقول منفصلة على النظام البنكي من مدينة وشارع إلى آخره، وذلك لتمكين أنظمة مكافحة غسل الأموال من إصدار إنذارات تنبيه في حال وجود عدة حسابات تتشابه في العنوان لدراسة إن كان يوجد مبرر أم لا، حيث إن ذلك يعتبر من المؤشرات الحمراء التي يتوجب دراستها كما أنه ينصح بالحصول على العنوان البريدي للعميل إن وجد.

بالإضافة إلى ما سبق فإن دولة إقامة العميل معلومة مهمة جداً للدول المنضمة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بخصوص تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى بخصوص العملاء المقيمين في الخارج ضمن أي من الدول الأخرى المشتركة حيث يتم تحديد الأشخاص المقيمين في الدول الأخرى ويحتفظون بأرصدة لديها وتبادل معلوماتهم الضريبية مع الدول الأخرى التي يقيم فيها هؤلاء العملاء ويسمى هذا القانون (معايير الإبلاغ المشتركة CRS).

ثالثاً: معلومات العمل والدخل

من أهم معلومات التعرف على العميل معرفة طبيعة عمل العميل إن كان موظفاً بالقطاع الحكومي أو الخاص أو مهنياً مستقلاً أو متقاعداً أو صاحب عمل أو غيره، وحتى وإن كان متقاعداً أو لا يعمل فإن معرفة هذه المعلومة شيء ثمين جداً للتعرف على العميل لابد من معرفة اسم الجهة التي يعمل بها او يملكها هذا العميل وطبيعة نشاطها حيث إن الاسم لا يشترط إيضاح النشاط فمثلا يمكن أن يكون القطاع خاصا بتجارة العقارات او السيارات أو الملابس او الأغذية أو الادوية أو الأسلحة بالإضافة إلى أن طبيعة العمل لدى هذه الجهة لابد وأن يكون محدداً فمثلا كلمة موظف في شركة A للإلكترونيات لا تكفي، كون الموظف قد يكون مديراً تنفيذياً أو قد يكون مسؤول استقبال او موظف التنظيف فلا بد من تحديد المسمى الوظيفي للتمكن من التعرف على عمل العميل بشكل فعال ودقيق، كما ينصح أن يتم الحصول على عنوان العمل فمثلا إن أفصح العميل إنه مقيم وكان عنوان عمله خارج البلاد فتعتبر هذه المعلومات متعارضة وبالتالي غير سليمة.

شروط وأحكام عامة

يفترض وجود وثيقة متصلة بنموذج فتح الحساب تشرح أهم الشروط والأحكام العامة للحسابات في البنك أو المؤسسة، كأن يتم التصريح عن الحدود الدنيا للأرصدة التي يتوجب أن تكون متاحة بالحساب وبحسب نوعه، وبخلاف ذلك يخضع لعمولات معينة كعمولة رصيد متدن أو إدارة حساب، وجميع الشروط تعتمد على السياسة الداخلية للبنك وبما يتوافق أيضا مع الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية بالدولة. فيما يأتي بعض الأمثلة التي قد تحتوي عليها الشروط والأحكام العامة والتي يتوجب الحصول على إقرار بالموافقة عليها قبل التعامل مع العميل أو فتح الحسابات، حيث إنها تعطي غطاء قانونياً للبنك أو المؤسسة في حالات الاعتراض أو الاختلافات أو المشاكل مع العملاء:

- كيفية التعامل مع الشيكات الواردة على الحساب والإبلاغ عن الشيكات الراجعة بدون رصيد.
- كيفية تبليغ العميل بالحركات التي تتم على الحسابات أو دورية كشف الحساب وطبيعته.
- التغطية بين الحسابات في حال وجود التزامات أو شيكات على الحساب.
- حماية حقوق البنك أمام العميل في حال كان التقصير خارجاً عن إرادة البنك.

- أحقية البنك في إيقاف الحسـاب في حالات معينة مثل انتهاء صـلاحية بطاقة التعريف أو جواز السفر
- أو فترة تحديث البيانات.
- شرح واعتماد آلية تبليغ العميل بأية كتب أو إخطارات تبليغ من جهة البنك.
- شروط قبول التعليمات من خدمة الإنترنت البنكي أو الفاكس أو غيره.
- التعامل مع حسابات القُصّر عند بلوغ السن القانوني.
- القوانين الواجبة التطبيق ودولة الاختصاص في النزاعات القضائية.
- التعامل مع الحسابات الجامدة وحسابات المتوفين.
- إجراءات وتعليمات إغلاق الحسابات خاصة الجامدة وبدون أرصدة لفترة طويلة.
- العمولات الخاصـــة بالخدمات، وأن للبنك الحق بخصـــم عمولات محددة دون الرجوع إلى العميل.
- طرق احتساب وقيد الفوائد الدائنة والمدينة.
- ترتيبات تجديد الودائع.
- طرق تقديم الاعتراضات والشكاوى.

فتح الحسابات وإجراءات اعرف عميلك

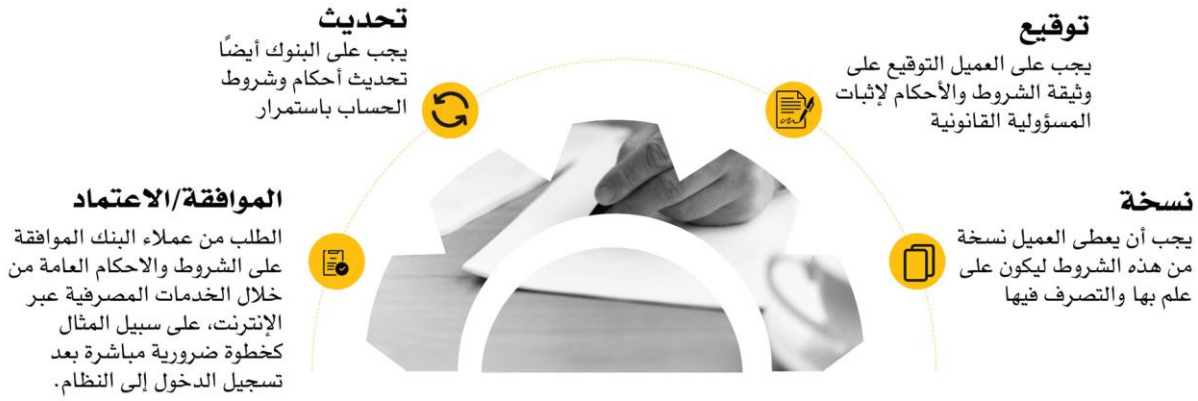

وغيره من الأمور التنظيمية التي تحكم العلاقة قانونيا مع العميل، كما ينصـــح الخبراء أن يتم تضـمين الشـروط والأحكام العامة للحسـابات بنداً يشـير إلى أنه في حال تعديل أو إضـافة أي من البنود فإنه يتم إعلام العملاء بنشـر الشـروط والأحكام الجديدة على الموقع الإلكتروني للبنك، وأنه في حال عدم وجود اعتراض من العميل على أي منها فإن ذلك يعتبر موافقة من جهته بعد فترة معينة من نشرها، وذلك يعتمد أيضاً على قوانين الدولة.

قانون حماية البيانات الأوروبي(GDPR)

بالإضافة إلى كل ما سبق يجب تحديد سياسة السرية الخاصة بالمؤسسة وتحديد الجهات التي قد يتم إفصـــاح معلومات العميل لها، ومدى اســـتعمال بيانات العميل وغايات الاســـتعمال،

والامتثال لقانون اللائحة العامة لحماية البيانات الصـــادر عن الاتحاد الأوروبي (GDPR- General Data Protection Regulation) للمؤسسات التي تتعامل مع بيانات تخص عملاء أوروبيين.

وفيما يأتي أهم التفاصيل بخصوص هذا القانون:

- صـــدر القانون عن الاتحاد الأوروبي واعتُمد من البرلمان الأوروبي بتاريخ 2016/4/14 بشـــكل رسمي، ويكون واجب النفاذ ابتداءً من 2018/5/25.
- يطبق القـانون على بيـانـات الأشـــخـاص المواطنين أو الموجودين بـالاتحـاد الأوروبي (European Personal Data (data subjects in the Union)، بصـــرف النظر عن مكـان المؤسسة أو مكان معالجة هذه البيانات.
- البيـانـات موضـــع القـانون هي أيـة بيـانـات تخص المتعـامـل Personally Identifiable Information، وعلى ســـبيل المثال لا الحصـــر: الاســـم، رقم الهاتف، رمز المســـتعمل أو الموقع وحتى IP address والبيانات الاجتماعية والصحية كالتأمين وغيرها.
- يطلب القانون من المؤسسات تطبيق إجراءات لحماية بيانات الأشخاص من حيث:
- وضـــع قيود جديدة على إمكانية اســـتعمال البيانات لغايات تجارية أو تســـويقية أو غيرها، فعلى الرغم من أن التطبيق ســـيكلف المؤســـســـات مبالغ كبيرة، إلا أنه وبنفس الوقت

سيعزز الثقة لدى الأشخاص في المؤسسة وسيحمي حقوق أمن معلوماتهم.

- علماً بأن مخاطر عدم تطبيق القانون هي التعرض لمخالفة بقيمة 20 مليون يورو أو 4% worldwide annual turnover أيهما أكبر.

قبول تعليمات بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني

ينصـــح الخبراء أن يتم حصـــر جميع أوامر الدفع من العميل من خال الوســـائل الموثوقة وأهمها الإنترنت البنكي بدلا من الفاكس أو البريد الإلكتروني، نظرا لكثرة حالات الاختراق أو الخداع التي تتم من خال هذه الوسائل.

وبالتالي لا يوجد مبرر لتنفيذ حركات ترد من خال البريد الإلكتروني حتى وإن تم التأكد من الأوامر من خال اتصال هاتفي مسجل على رقم العميل الموجود بسجلات البنك.

وفي حالة الحاجة الماســـة للفاكس، وكون مخاطرها أقل من البريد الإلكتروني، فلابد من توقيع العميل بداية على اعتماد رقم الفاكس الذي سيتم منه استلام أوامر الدفع وبخلافه سيتم الرفض، وعلى أن يتم أيضاً التحقق من خال مكالمة هاتفية مسجلة.

إغلاق الحسابات

توجد العديد من الحالات التي تســتوجب إغلاق الحســاب، منها بقاء الحســابات لفترات طويلة جامدة وبدون رصـيد، حيث ينصـح الخبراء بأن تقوم البنوك ببرمجة أنظمتها بحيث تغلق الحسـاب في حال خضــع لهذه المعايير، ولكن قد تواجه البنوك بعض التحديات بوجود حســابات جامدة وبرصــيد صــفر، إلا أنه نتيجة لعدم وجود الحد الأدنى للرصــيد يتم قيد عمولة على ذلك الحســاب، وبالتالي يتم كشف الحساب بقيمة العمولة، ويصبح أمر إغلاق الحساب أكثر صعوبة، وهنا ينصح الخبراء أن يتم التواصـل مع صـاحب الحسـاب للتأكد من عدم رغبته بالاسـتمرار بالعلاقة، ومن ثم عكس قيم هذه العمولات على قيود الأرباح والخســائر بموافقات عليا داخل البنك للانتهاء من إدارة الحســاب الذي ســيبقى يظهر بالتقارير لفترات طويلة، وتكون تكلفة إدارته ومتابعة العماء عليه تفوق مقدار عمولة الرصـيد المتدني لفترة الشـهرين ما قبل الحسـاب مثلاً، أو أن يتم برمجة الأنظمة بعدم كشف الأرصدة لمثل هذا النوع من العمولات.

وفي حال رغبة العميل بفتح حساب وكان يظهر النظام البنكي بوجود حساب قديم مغلق يجب أن يتم إعادة فتح الحســاب القديم وبنفس الرقم التعريفي الأول، لإكمال الســيطرة والمراقبة على الحســابات، وفي حال رغبة العميل بالتعامل مع فرع آخر يختلف عن الفرع الذي كان يتعامل معه بالبداية نظراً لتغير مكان عمله مثلاً، فإنه يتم تفعيل نفس الرقم التعريفي القديم وفتح حســاب جديد بالفرع الجديد ولكن تحت نفس الرقم التعريفي وكما أشرنا سابقاً.

تشـير البنوك عادة إلى أحكام إغلاق الحسـابات والتعامل معها ضـمن الشـروط والأحكام العامة للحسـابات، كما يتم تضـمن الشـروط والأحكام أيضـاً إعطاء الصـلاحية للبنك في حالات متعددة، منها على ســبيل المثال ورود العديد من الشــيكات على الحســاب دون رصــيد، أو ثبوت تحايل العميل على البنك، أو عند عدم استكمال بيانات ومستندات الحساب، أو في حال مخالفة صاحب الحسـاب للتعليمات التنظيمية أو السـياسـات الداخلية وعدم التعاون مع البنك، وأسـباب أخرى أيضــاً؛ كأن يظهر مؤشــر يوحي بأن العميل أمريكي ولكنه لا يرغب بالتعاون بخصــوص الامتثال لقانون الضريبة الأمريكي (فاتكا) أو التبادل الضريبي (CRS) إلى آخره من الأسباب.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مفهوم غسل الأموال

أصبح مفهوم غسل الأموال يتكرر كثيراً وخصوصاً عندما يتحدث الكثيرون عن تجارة ضخمة لأحد الأشخاص أو ممتلكات فارهة بأن هذه الثروات نتجت عن غسل الأموال.

وأيضا في حال وجود إيرادات ضخمة لأحد الأعمال، التي لا يصدق الكثيرون أن هذا النوع من الأعمال قد يدر كل هذه الإيرادات يتم وصفها بأنها أعمال غسل أموال، وأيضا عند وجود محلات فارهة جداً بشكل لافت للنظر لبيع بضائع ليست بالثمينة بالعادة كالحلويات والشوكولاتة مثلاً، فإنك تجد الأشخاص يصفون هذه المحلات بأعمال غسل أموال.

ولكن ما هو فعلاً غسل الأموال، وما هو تعريفه الدقيق؟ وهل عملية غسل الأموال هي فقط ما يلفت نظرنا أم أن هناك أموراً أخرى يتوجب الانتباه لها أيضاً.

ليتم الحكم على فعل معن بأنه غسل أموال أو لا فإنه لابد من أن يتوفر جميع العناصر الآتية لاعتباره غسلاً للأموال:

الجريمة الأصيلة

في البداية لابد من حدوث فعل غير قانوني، أي يجرمه القانون، وهنا لابد من وجود نص قانوني بالدولة يحرم ارتكاب الفعل ويعاقب مرتكبه، وهنا لا نتحدث عن الأفعال المخالفة للدين أو للأخلاق وإنما فقط المخالفة للقانون.

تعتبر الجريمة الأصلية عنصراً أساسياً ضمن مفهوم غسل الأموال، ولكن يبقى السؤال: (في أي دولة حصلت الجريمة؟ وهل هذا الفعل مجرّم في الدولة التي حصلت فيها الجريمة؟ وهل هذا الفعل مجرّم أيضاً في الدولة التي وردت إليها الأموال المتحصلة من الجريمة).

فمثلاً: بيع الكحوليات في معظم دول العالم مسموح به، ولكنه في بعض الدول الأخرى كالمملكة العربية السعودية أو غيرها قد يكون ممنوعاً، وبالتالي تجارة الكحوليات تكون جريمة يعاقب عليها القانون، وأيضا تجارة بعض أنواع المخدرات في هولندا قد تعتبر مسموحاً بها، في حين أنها في أغلب دول العالم الأخرى تكون جريمة.

وبالتالي عند التعامل مع الأموال المحصلة من دول أخرى لابد من تحديد مصدرها ومعرفة إن كانت محصلة من جريمة أم لا. وإن كانت محصلة من جريمة تحديد مكان وقوع الجريمة.

فمثلاً إن وردت حوالة إلى دولة مسلمة تمنع القمار بقوانينها وتعتبره جريمة فقد لا يتم قبول الحوالة، كون مصدرها مخالفا للقانون، ولكن هل هذا يندرج تحت مفهوم غسل الأموال؟

الإجابة الصحيحة لمثل هذه الحالة هي: لا، حيث لم تكتمل عناصر غسل الأموال والتي سنوضحها أدناه، وأهمها الاخفاء والتمويه عن مصادر الأموال الحقيقية. فالعميل الذي يفصح عن مصادر أمواله الحقيقية كونه) تم تحصيلها من فعل قانوني بحسب البلد التي جاءت منه الأموال لا يكون عرضة لغسل الأموال، وبالتالي لا يندرج تحت مفهوم غسل الأموال ولا يبلغ عن النشاط أنه غسل أموال، وإنما هذه الأموال غير سب بها في الدولة المستلمة للأموال.

العوائد المالية أو المادية من الجريمة الأصلية

ليندرج الفعل الإجرامي (الجريمة الأصلية) تحت مفهوم غسل الأموال لابد أن يكون هذا الفعل قد جلب لفاعله أموالا أو أصولا نتيجة لفعله، فمثلا بيع المخدرات والسرقة والسطو والرشوة وغيرها من الجرائم الأصـــلية تحقق عوائد مالية لمرتكبيها. وبالتالي فالجرائم الأصـــلية التي لا تحقق عوائد مالية أو مادية لا تندرج ضمن مفهوم غسل الأموال، كالقتل والإيذاء والتخريب (دون الحصول على مبالغ مالية مقابل ذلك).

التمويه والإخفاء

لابد لغاسـل الأموال أن يقوم بإخفاء مصـادر أمواله ومحاولة التمويه على الآخرين وإيهامهم بأنها متحصلة من مصادر قانونية ونظيفة وبالتالي وكما ذكرنا في العنصر رقم 1 (الجريمة الأصلية)، إن قام العميل بالإفصاح عن مصدر أمواله الحقيقي بأن أمواله محصلة من فعل تم بالخارج ولكن لا يجرمه القانون في تلك الدولة، فإن مجرد الإفصاح والشفافية من العميل يخرجه من مظلة غسل الأموال (طالما الفعل لم يتم ارتكابه في الدولة التي يرغب بتحويل الأموال لها)، وبالتالي في الدول التي تواجه مثل هذه الحالات فإن كل ما تسـتطيع فعله هو رفض هذه الأموال أو قبولها بحسـب قوانينها الداخلية، ولكن لا يتم الإبلاغ للجهات المختصة عن وجود شبهة عملية غسل أموال.

وقد يسأل بعضهم في حال قام شخص بطلب إيداع أموال في حسابه وأفصح أنها من السرقة، هل هذا يخرجه من مفهوم غســـل الأموال؟ فالإجابة ســـتكون بأن المقصـــود هو أنه خارج نطاق غســـل الأموال ولكنه ارتكب جريمة بيع المخدرات ولابد من إبلاغ الجهات القانونية المعنية للتعامل مع الحالة، وبالتالي فهذا لا يعفيه من المســـؤولية التي ســـتبقى تلاحقه لحين أن يأخذ القانون مجراه، كما يسـتبعد أن يقوم أي مجرم بالإفصـاح عن جريمته لإتمام عملية مالية والخروج من جريمة غسل الأموال.

وهنا لابد من الفصل بين الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال، كون غسل الأموال يعتبر جريمة بحد ذاتها حتى وإن كانت الجريمة الأصلية تمت من قبل أشخاص آخرين.

المعرفة بمصادر الأموال

يقصد بالمعرفة أن يكون الشخص صاحب الأموال على علم بـأن هـذه الأموال متحصـــلـة من جرائم بموجـب القانون، فمثلاً إن قام شـخص مجرم بارتكاب جريمة بيع المخدرات وطلب من شـــخص آخر إيداعها بحســـابه وتحويـل الأموال إلى الخـارج موهمـاً إيـاه بمبررات غير حقيقة، كأن يوهمه بأنه لا يستطيع إجراء المعاملة كونه لا يحمل أوراقاً، ثبوتية، أو أن حســـابه مجمد ويتطلب الكثير من الإجراءات لتفعيله أو أنه حالياً مضطر لمغادرة البلاد، وغيرها من المبررات الكاذبة، ففي حال اكتشـــاف العملية فقد لا تثبت على الطرف الآخر تهمة غســـل الأموال نظرا لعدم معرفته بأن مصـــدر الأموال غير قانوني، وإنما الأموال كانت لشـخص آخر قد يكون صـديقاً طلب منه تنفيذ الحركة المالية لأسـباب معينة لا تُمَكِّن الشـخص الأصلي من القيام بها ، وأنه قام بالعملية بحسن نية.

انتقد بعضهم هذا المفهوم مشيرين إلى أن المجرمين سيتنصلون من الإفصاح عن المعرفة بأن مصـــادر الأموال غير قانونية، وأن أشـــخاصـــاً آخرين طلبوا منهم ذلك للهروب من تهمة غســـل الأموال، إلا أن ذلك غير ممكن، ويتم الحكم عليه من خلال ما يســـمى بالظروف الواقعية الخاصـــة بالقضية التي تمكن القاضي من تحديد إن كان الشخص يعلم بمصادر هذه الأموال أم لا.

مثال:

تشرح دراسة الحالة هذه معنى "الظروف الواقعية الموضوعية".

يرغب "ديف" في إلحاق الأذى بـ "فريد" الذي يعمل في دائرة الجمارك. يطلب ديـف مـن مـايـك إيداع الأموال في حســـاب فريد. بعد ذلك، يبلغ ديف الســـلطات المختصـــة أن فريد (الذي يعمل في مصلحة الجمارك) فاسد ويتقاضى رشاوي من المهربين.

إذا قامت السلطات بإجراء تحقيق، فسوف تكتشف ان الأموال المودعة في حساب المدعى عليه تمثل رشوة، لأن المال لا يتماشى مع راتبه ولا يوجد مصدر أموال مبرر.

أثناء التحقيق، أعلن المدعى عليه "فريد" أنه لم يكن على علم بالأموال الموجودة في حســـابه، وأنه لم يودعها. وانــه لــم يستخدم المال، وقد أبلغ البنك سابقًا أن هناك أموالًا في حسابه لا تخصـــه، واعتقد أن هذا خطأ من جانب البنك.

بالإشـــارة للمثال الســـابق وفي حال تم التحقق من ذلك ومن وجود أموال ضـــخمة تم إيداعها بالحســـاب من طرف ثالث، وهذه الأموال لا تتناســـب مع دخل موظف الجمارك الشـــهري، وعند مراجعته أبلغ بأنه لا يعلم عن هذه الأموال ســـيكون موقفه قويا كون ظروف الحالة تدل على أن الشكوى قد تكون كيدية، لأنه ليس الشخص الذي أودع الأموال، وأنه يمكن في البنوك إيداع أموال في حســـابات آخرين وبســـهولة، كما أنه لم يســـحب أيّاً من هذه الأموال، ولم يكن يعلم بوجودها ، وأيضاً في حال قام بمراجعة البنك لإبلاغهم عن ورود أموال لحسابه لا يعلم بمصدرها دليل قوي على براءته.

أما في حال كانت الظروف عكسـية؛ كأن يكون موظف الجمارك سـحب من الأموال القذرة التي تم إيداعها بحســـابه، أو قام بإجراء العديد من حركات الشـــراء أو طلب تحويل هذه الأموال إلى الخارج فســـتكون ظروف هذا الموظف صـعبة، كون الظروف الواقعية للحالة تثبت أنه على علم بمصـدر هذه الأموال.

بسـبب هذه المخاطر، وضـعت البنوك الحديثة العديد من الضـوابط الرقابية للمسـاعدة في تحديد هوية المودع وعلاقته بصـاحب الحسـاب، ويشـمل ذلك الحصـول على جميع الوثائق التي تعزز مصـدر الأموال قبل قبول عملية الايداع. أيضًـا، يمكن إبلاغ العملاء بشـكل مباشـر بعملية الإيداع بحسابه عبر الرسائل القصيرة، ومـــا إلـــى ذلك، عند تنفيذ المعاملات على حساباتهم. يجب توعية العملاء بعدم اسـتخدام حسـاباتهم لشـخص آخر، وكذلك ما معنى حسـاب المالك المسـتفيد، للتخفيف من هذه المخاطر.

وفي أمثلة أخرى قـد يلجأ غاســـلو الأموال إلى أحد كبار التجار الذي يتمتع بالســـمعة الطيبة، لاســتغلال حســاباته التي تحتفظ بمبالغ ضــخمة وحركات عديدة لتمرير بعض الحركات الخاصــة بأعمال غير قانونية من خلال إيهامه بأن مصـدرها شـرعي ضـمن مبررات شـكلية قد تكون مقنعة،

وهنا ينصح دائماً بأن يتم توعية العملاء بعدم السماح باستغلال حساباتهم من قبل الآخرين، وأنهم لابد أن يكونوا المستفيد الحقيقي لجميع الحركات التي تتم على حساباتهم كونهم تحت طائلة المسؤولية، كما أن هنالك أيضاً الكثير من الأمثلة لشرح المعرفة والمسؤولية القانونية.

وبالتالي لابد من وجود عنصر المعرفة بأن مصدر الأموال غير قانوني، ويتم إثبات ذلك من خلال الظروف الواقعية في التحقيق.

مما ورد أعلاه فإن العناصر الأربعة لمفهوم عملية غسل الأموال ضرورية جداً في الحكم على عملية غسل الأموال، وبالتالي يشتمل غسل الأموال حيازة أو تصريف أو التعامل بأي شكل من الأشكال بأموال عُلم بأن مصدرها غير قانوني، ومحاولة إعطاء هذه الأموال صفة القانونية من خلال عمل بعض العمليات للتمويه عن مصدر الأموال الحقيقي.

إن أفضل اختصار لتعريف غسل الأموال و : (إعطاء صفة القانونية للأموال المتحصلة من جرائم)، وبالتالي فإن مفهوم غسل الأموال يشمل كل فعل يتضمن اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو أي فعل آخر يكون القصد من هذا الفعل إخفاء أو تمويه مصدر هذه الأموال أو الطبيعة الحقيقية لها أو الحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال مع العلم بأنها متحصلة من أي من الجرائم المنصوص عليها بالقانون.

كما أن مجموعة العمل المالي [1] (فاتف: وهي هيئة دولية تصدر توصيات خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) تحدثت عن مفهوم غسل الأموال بالآتي:

"هدف عدد كبير من الأعمال الإجرامية هو تحقيق ربح للفرد أو المجموعة التي تنفذ هذا الفعل. غسل الأموال وتجهيز هذه العائدات الإجرامية لإخفاء أصلها غير القانوني. هذه العملية ذات أهمية حاسمة، لأنها تمكّن المجرم من التمتع بهذه الأرباح دون المساس بمصدرها، ويمكن لمبيعات الأسلحة غير المشروعة، وتهريبها، وأنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك على سبيل المثال حلقات الاتجار بالمخدرات والبغاء، أن تولد مبالغ ضخمة من العائدات. كما يمكن أن ينتج عن الاختلاس والخداع والرشوة والاحتيال الحاسوبي أرباح كبيرة، وخلق الحافز لإضفاء الشرعية" على المكاسب غير المشروعة من خلال غسيل الأموال، عندما يحقق النشاط الإجرامي أرباحاً كبيرة، مما يوجب على الفرد أو المجموعة المعنية إيجاد طريقة للتحكم في الأموال دون جذب الانتباه إلى النشاط الأساسي أو الأشخاص المعنيين. يقوم المجرمون بذلك عن طريق إخفاء المصادر أو تغيير الشكل أو نقل الأموال إلى مكان يقل احتمال جذبهم للانتباه".

استجابة للقلق المتزايد بشأن غسيل الأموال، تأسست مجموعة العمل المالي (FATF) المعنية بغسل الأموال في قمة مجموعة السبع في باريس عام 1989، لتطوير استجابة دولية منسقة.

---

(1) مجموعة العمل المالي (FATF) هي هيئة رقابة عالمية على غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تضع الهيئة الحكومية الدولية معايير دولية تهدف إلى منع هذه الأنشطة غير القانونية والضرر الذي تسببه للمجتمع. بصفتها هيئة لصنع السياسات، تعمل مجموعة العمل المالي على توليد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الوطنية في هذه المجالات.

كانت إحدى المهام الأولى لفريق العمل هي وضـع التوصـيات الـــ 40 في مجموعها، والتي تحدد التدابير التي ينبغي للحكومات الوطنية اتخاذها لتنفيذ برامج فعالة لمكافحة غسل الأموال.

بعد أن اتضـــح لك مفهوم غســـل الأموال فإنك تعلم الآن أن غســـل الأموال يبدأ بعد جريمة، وبالتالي في حال وجود عمليات غســـل أموال في دول ما فإن ذلك يعني وجود جرائم ســـواء في الدولة أو في دول أخرى، وهذا يعتبر أهم وأفضـل إجابة لبعض ضـعفاء النفوس الذين لا يمانعون أن تتم عمليات غسل أموال في بلدهم وخلق أعمال تجارية ضخمة أو فرص عمل، ناهيك عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي سيتم شرحها لاحقاً.

ان مصطلح "غسل " laundering - هو تعبير مجازي عن تحويل الأموال المتحصلة من مصادر غيـر قانونية أي بمعنى آخر "قـذرة "Dirty-إلى أموال نظيفة، كأن تغسل بنطالك القذر ليصبح نظيفاً.

وهذا هو المصطلح الذي أصبح يطلق على عملية التمويه عن مصدر الأموال غير القانوني.

رسم توضيحي لمفهوم (متى تبدأ عملية غسل الأموال):

مراحل غسل الأموال

تمر عملية غسل الأموال بثلاث مراحل وهي:

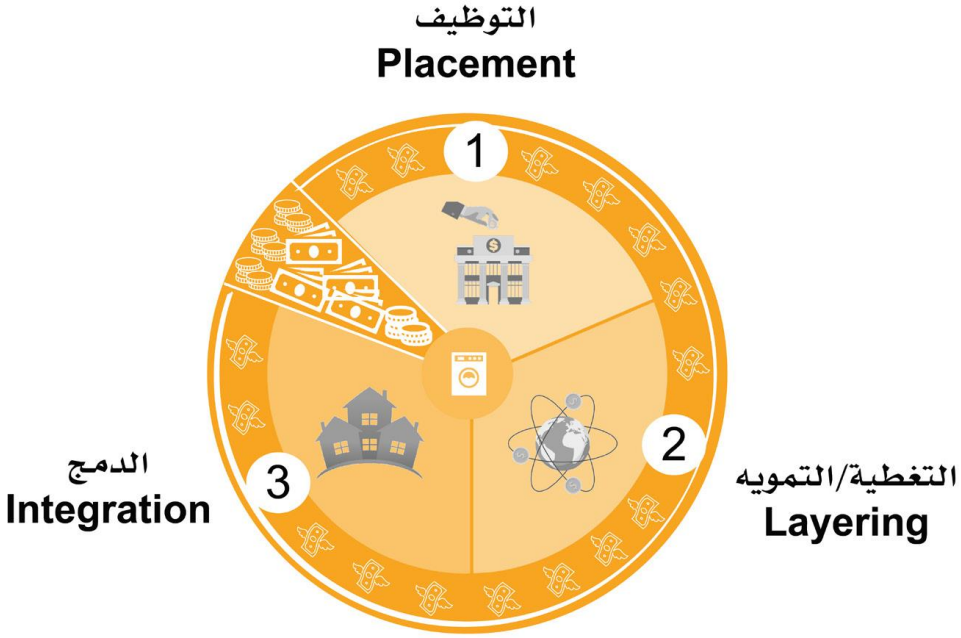

المرحلة الأولى: التوظيف (Placement)

يتم خال هذه المرحلة توظيف أو استثمار أو إدخال الأموال المتأتية من جريمة أو عمل غير مشروع إلى النظام المالي.

فمثلاً تعتبر عملية إيداع الأموال المتحصلة من جريمة في أحد المؤسسات المالية كإيداعها في البنوك أو في حساب شركات الوساطة المالية ضمن مرحلة الإيداع.

المرحلة الثانية: التغطية/ التمويه (Layering)

يتم خلال هذه المرحلة إخفاء و/ أو تمويه علاقة الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بسلسلة معقدة من العمليات المالية وغير المالية.

فمثلاً القيام بشراء عقارات أو سيارات ومن ثم إعادة بيعها لتسهيل التصرف بالأموال بحجة أنها متحصلة من عمليات مشروعة كبيع العقارات والسيارات، وهذا يعتبر تمويهاً على مصدر الأموال الحقيقي وغير القانوني.

المرحلة الثالثة: الدمج (Integration)

يتم خلال هذه المرحلة دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد، بحيث يصبح من الصعب التمييز بينها وبين الأموال المتأتية من مصادر مشروعة، أو بمعنى آخر التمكن من الاستفادة من الأموال.

فمثلاً: بعد أن يتمكن مجرم من عملية الإيداع، ومن ثم تحويل الأموال إلى الخارج أو إعطائها صفة الشرعية بخطوات تمويه أخرى، يمكنه الآن شراء الأصول الثمينة والاستفادة من أمواله غير القانونية بعد أن أنهى عملية غسل الأموال.

هل يجب أن تحصل جميع مراحل غسيل الأموال، أو أن هذا ليس شرطاً؟

هنا تكمن الإجابة بطبيعة سناريو غسل الأموال؛ فمثلاً يرى بعضهم قيام المجرم باستعمال الأموال المتحصلة من الجرائم كالمخدرات مثلاً بشراء عقارات نقداً ضمن مرحلة التوظيف كونه تخلص من الأموال القذرة، إلا أن الخبراء يرون أنها ضمن مرحلة التغطية كونه لم يلجأ إلى النظام المالي وإنما حول أمواله إلى عقارات والغرض منها هو إعادة بيعها، وبالتالي التغطية على مصدر الأموال الحقيقي.

كما أن نفس عملية شراء العقارات قد تكون ضمن مرحلة الدمج، حيث إن تم ذلك بعد إجراء عمليات التمويه واستلام أمواله بصفة تبدو عليها الشرعية، وقام بشراء عقارات فارهة للاستمتاع بها، هنا نكون في مرحلة الدمج.

وبالتالي، فموضوع مراحل غسل الأموال يختلف من سيناريو لآخر، وتسهيلاً للطلبة يقوم الخبراء بالعادة بربط عملية التوظيف بالنظام المالي، والتغطية إن كان الغرض التمويه، والدمج إن كان الغرض الاستمتاع والتملك النهائي.

مثال:

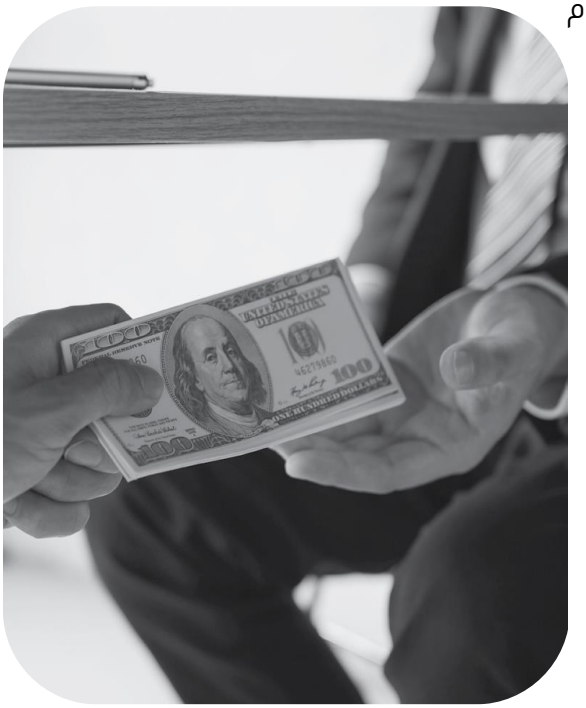

قد يسأل شخص إن قام شخص بقبول رشوة وقام بشراء سيارة من قيمة هذه الرشوة هل هذه عملية غسل أموال؟ وكيف يتم تحديد مراحل غسل الأموال في هذا المثال البسيط؟

الإجابة هنا أن هذا المثال البسيط ليس غساً للأموال، نعم هناك جريمة أصلية، إلا أن مرتكبها لم يلجأ إلى عملية إخفاء مصدر أمواله، ربما لأن مبلغ الرشوة ليس كبيراً وقد لا يلفت الأنظار، وبالتالي لم يحقق جميع عناصر عملية غسل الأموال، وهنا فقط توجد جريمة أصلية يعاقب عليها القانون وهي الرشوة.

تمويل الإرهاب

يرتبط تمويل الإرهاب عادة بأعمال غسـل الأموال نتيجة اسـتعمال كل من جرائم تمويل الإرهاب وغسـل الأموال لنفس طرق التمويه لإخفاء الغرض من الحركات المالية، وبالتالي يجب مكافحة الجريمتين معاً، وهنا يتوجب علينا فهم المقصـود بتمويل الإرهاب وأوجه الشـبه والاختلاف مع غسل الأموال.

المقصـود بتمويل الإرهاب وفقاً لتعريف المؤتمر الدولي لأمم المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب: جريمة تمويل الإرهاب هي جريمة يتم من خلالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بغير وجه حق وعن قصد تزويد أو جمع الأموال بقصد استعمالها كليا أو جزئيا لإتمام عمل يقصد منه قتل أو إلحاق الأذى الجسدي الجسيم لمدني أو لأي شخص آخر قد لا يكون طرفا في العملية العدائية في حال وجود نزاع مسلح، وبحيث يكون الهدف من هذا العمل بطبيعته أو بمضمونه هو إثارة الرعب لدى العامة أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بأي عمل هذا هو تعريف تمويل الإرهاب.

وبالتالي يمكن اختصـار تعريف تمويل الإرهاب بأنه توفير الدعم المالي أو المادي لمن يقومون بأعمال تخريبية أو اجرامية لتنفيذ أفكار وأيدولوجيات متشددة ومتطرفة.

ولكن ما الفرق بينه وبين جريمة غسل الأموال؟

توجد نقاط مهمة كفروقات بين جريمة غسل الأموال وجريمة تمويل الإرهاب

الشركات الوهمية (Shell Companies)

تحدد مجموعة العمل المالي الشركات الوهمية (وأنواع أخرى مماثلة) على النحو التالي:

قد يقوم المجرمون باستعمال الشركات الوهمية لغسل الأموال، حيث إن الشركات الوهمية هي شـركات مسـجلة وموجودة على الورق ولكنها لا تمارس أعمالا على رض الواقع، فيتم اسـتغلال هذه الأوراق لفتح الحسـابات البنكية أو التعامل مع المؤسـسـات المالية وإجراءات الإيداعات النقدية والحركات المالية بحجة أنها ناتجة عن أعمال الشركة.

إلا أنه وكما ذكرنا بالفصل الخاص بـــ (اعرف عميلك وإجراءات قبول العميل)، أصبحت إجراءات مكافحة غسـل الأموال من المؤسـسـات الخاصـة والبنوك والإمكانيات التي قد تتيحها الدولة تصعِّب على المجرمين استغلال هذا النوع من الشركات للقيام بعمليات غسل أموال.

فمثلاً تطلب البنوك والمؤسسات المالية إضافةً إلى أوراق تسجيل الشركة، الرخص التي تمنحها البلديات لممارسـة الأعمال، وتطلب أيضـاً نسـخاً عن فواتير الخدمات كالماء والكهرباء، أو نسخاً عن عقد الإيجار، أو حتى زيارة الموقع في حال تولدت شكوك أن الشركة وهمية، وأيضا أوراق التسجيل الضريبي وغيرها من الوسائل التي تمكن البنك أو المؤسسة من الاطمئنان أن الشركة ليست وهمية.

مؤشرات تحذيرية المتعلقة بالمعاملات

في حن أن الأصول الافتراضية لا تزال غير مستخدمة على نطاق واسع من قبل عامة الناس، فقد انتشـر اسـتخدامها بن المجرمين. يظهر اسـتخدام الأصـول الافتراضـية لغسـيل الأموال، لكن الأصول الافتراضية أصبحت رائجة بشكل متزايد للنشاط الإجرامي على نطاق أوسع. توضح هذه

المجموعة من المؤشــرات كيف أن المؤشــرات التحذيرية المرتبطة بالمعاملات التي تنطوي على وسائل دفع تقليدية تظل ذات صلة باكتشاف النشاط غير المشروع المحتمل المتعلق بالأصول الافتراضية.

حجم وتكرار المعاملات:

- إجراء عدة معاملات عالية القيمة:
  - في فترة زمنية قصير، على سبيل المثال خلال فترة 24 ساعة؛
  - بنمط متدرج ومنتظم، مع عدم تســجيل معاملات أخرى خلال فترة زمنية طويلة بعد ذلك، وهو أمر شائع بشكل خاص في الحالات المتعلقة ببرامج الفدية؛
  - إلى حساب تم إنشاؤه حديثاً أو حساب غير نشط سابقاً.
- نقل الأصــول الافتراضــية على الفور إلى العديد من مزودي خدمة الأصــول الافتراضــية[2] (VASP)، خاصــة أن مزودي خدمة الأصــول الافتراضــية المســجلين في ولاية قضــائية أخرى حيث
  - لا توجد علاقة بالمكان الذي يعيش فيه العميل أو يجري فيه الأعمال؛
  - عدم وجود أو ضعف تنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- إيداع الأصول الافتراضية في البورصة ثم في كثير من الأحيان على الفور
  - سحب الأصول الافتراضية دون نشاط تداول.
  - تحويل الأصــول الافتراضــية إلى أنواع متعددة من الأصــول الافتراضــية، مع تكبد رســوم معاملات إضــافية مرة أخرى، ولكن دون تفســير منطقي للأعمال (مثل لأسباب تنويع وتوزيع المحفظة)؛
  - ســحب الأصــول الافتراضــية من مزود خدمة الأصــول الافتراضــية على الفور إلى محفظة خاصة.

مؤشرات تحذيرية متعلقة بأنماط المعاملات

على غرار القســم أعلاه، توضــح العلامات الحمراء أدناه كيف يمكن التعرف على إســاءة اســتخدام الأصــول الافتراضــية لأغراض غســل الأموال / تمويل الإرهاب من خلال أنماط معاملات غير منتظمة أو غير عادية أو غير شائعة.

المعاملات المتعلقة بالمستخدمين الجدد

---

(2) يتم تعريف مزودي خدمة الأصول الافتراضية من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) على أنها شركة تقوم بواحد أو أكثر من الإجراءات التالية نيابة عن عملائها: التبادل بن الأصول الافتراضية والعمات الورقية ، التبادل بن نموذج واحد أو أكثر الأصول الافتراضية ، ونقل الأصول الافتراضية ، والحفظ و / أو الإدارة أو الأصول أو الأدوات الافتراضــية التي تمكن من التحكم في الأصــول الافتراضــية، والمشــاركة في تقديم الخدمات المالية المتعلقة بعرض المصدر و / أو بيع أصل افتراضي.

- إيداع أولي كبير لفتح علاقة جديدة مع مزود خدمة الأصـول الافتراضـية، في حين أن المبلغ الممول غير متوافق مع ملف تعريف العميل.
- إيداع أولي كبير لفتح علاقة جديدة مع مزود خدمة الأصـــول الافتراضـــية وتمويل الإيداع بالكامل في اليوم الأول من فتحه، ويبدأ العميل في تداول المبلغ الإجمالي أو جزء كبير من المبلغ في نفس اليوم أو في اليوم التالي، ثم يقوم العميل بســحب المبلغ بالكامل في اليوم التالي. نظرا لأن معظم الأصول الافتراضية لهـا حـد للمعاملات للودائع، يمكن أيضًا إجراء عمليات غسـيل بمبالغ كبيرة من خلال التداول باسـهم خارج البورصـة [3] (over the counter trading).

المعاملات المتعلقة بجميع المستخدمين

- المعاملات التي تتضـمن اسـتخدام أصـول افتراضـية متعددة، أو حسـابات متعددة، دون تفسير منطقي للأعمال.
- إجراء تحويلات متكررة في فترة زمنية معينة (على سـبيل المثال، يوم، أو أسـبوع، أو شـهر، وما إلى ذلك إلى نفس حساب الأصول الافتراضية
  - من قبل أكثر من شخص.
  - من نفس عنوان IP بواسطة شخص واحد أو أكثر؛ أو
  - بقيم كبيرة.
- المعاملات الواردة من العديد من المحافظ غير ذات الصـلة بمبالغ صـغيرة نسـبيًا (تراكم الأموال) مع التحويل اللاحق إلى محفظـة أخرى أو الصـــرف الكـامل للعملـة الورقيـة قـد تســتخدم مثل هذه المعاملات من خلال عدد من الحســابات المتراكمة ذات الصــلة في البداية الأصول الافتراضية بدلا من العملة الورقية.
- إجراء تبديل العملات في الأصــول الافتراضــية مع خســارة محتملة (على ســبيل المثال عندما تتقلب قيمة الأصــول الافتراضــية، أو بغض النظر عن رســوم العمولة المرتفعة بشـكل غير طبيعي مقارنة بمعايير الصـناعة، وخاصـة عندما لا يكون للمعاملات تفسـير منطقي للأعمال).
- تحويل كمية كبيرة من العملات الورقية إلى أصـول افتراضـية، أو كمية كبيرة من نوع واحد من الأصــول الافتراضــية إلى أنواع أخرى من الأصــول الافتراضــية، دون تفســير منطقي للأعمال.

مؤشرات تحذيرية المتعلقة بإخفاء الهوية.

هذه المجموعة من المؤشـرات مسـتمدة من الخصـائص المتأصـلة ونقاط الضـعف المرتبطة بالتكنولوجيا الأساسـية للأصـول الافتراضـية. تزيد الميزات التكنولوجية المختلفة الواردة أدناه من إخفاء الهوية وتضيف عقبات أمام اكتشاف النشاط الإجرامي من قبل سلطات إنفاذ القانون. هذه العوامل تجعل الأصول الافتراضية جذابة للمجرمين الذين يتطلعون إلى إخفاء أو تخزين أموالهم.

---

(3) يشـير التداول خارج البورصـة إلى الأوراق المالية التي يتم تداولها لشـركات غير مدرجة في بورصـة رسمية، وعبر شبكة وسيط- تاجر

- المعـاملات التي يقوم بهـا العميـل والتي تنطوي على أكثر من نوع واحـد من الأصـــول الافتراضـية، على الرغم من رسـوم المعاملات الإضـافية، وخاصـة تلك الأصـول الافتراضـية التي توفر مسـتوى أعلى من إخفاء الهوية، مثل العملة المشـفرة المحسـنة لإخفاء الهوية (AEC)أو العملات المعدنية الخصوصية.
- نقل الأصول الافتراضية التي تعمل على blockchain عام وذات شفافية، مثلBitcoin ، إلى بورصة مركزية ثم تداولها على الفور مقابل عملة اخرى.
- الأموال المودعة أو المســحوبة من عناوين او محفظة الأصــول الافتراضــية مع روابط التعرض المباشـر وغير المباشـر لمصـادر مشـبوهة معروفة، بما في ذلك أسـواق الشـبكة المظلمة ومواقع المقامرة المشـكوك فيها والأنشـطة غير القانونية (مثل برامج الفدية) و/أو تقارير السرقة.
- المســتخدمون الذين يدخلون إلى منصــة مزودي خدمة الأصــول الافتراضــية باســتخدام عنوان IP مرتبط بشـبكة مظلمة أو أي برنامج مشـابه آخر يسـمح بالاتصـال المجهول، بما في ذلك رســائل البريد الإلكتروني المشــفرة وشــبكات VPN. المعاملات بين الشــركاء باســتخدام مختلف وســائل الاتصــال المشــفرة المجهولة (مثل المنتديات والمحادثات وتطبيقات الهاتف المحمول والألعاب عبر الإنترنت وما إلى ذلك) بدلاً من مزودي خدمة الأصول الافتراضية.
- يتم التحكم في عدد كبير من محافظ الأصـول الافتراضـية غير المرتبطة على ما يبدو مـــن نفـــس عنوان IP أو عنوان (MAC)، والتي قد تتضـمن اسـتخدام محافظ وهمية مسـجلة لمستخدمين مختلفين لإخفاء علاقتهم ببعضهم البعض.
- اســتخدام الأصــول الافتراضــية التي لم يتم توثيق تصــميمها بشــكل كاف أو المرتبطة بالاحتيال المحتمل أو غيرها من الأدوات التي تهدف إلى تنفيذ مخططات احتيالية، مثل مخططات Ponzi.

مخطط بونزي هو عملية استثمار احتيالية تدفع للمستثمرين عائدات من أموالهم الخاصة أو الأموال التي يدفعها مستثمرون لاحقون، بدلاً من الربح الذي يجنيه الفرد أو المنظمة التي تدير العملية.

يطلق على هذا الشــخص اســم "المروج". عادةً ما يغري مخطط Ponzi المســتثمرين الجدد من خلال تقديم عوائد أعلى من الاستثمارات الأخرى في شكل عوائد قصيرة الأجل إما مرتفعة بشكل غير طبيعي أو متسقة بشكل غير عادي. يتطلب استمرار العوائد المرتفعة تدفقـا متزايدًا للأموال مـــن مسـتثمرين جدد للحفاظ على اسـتمرار المخطط. تم تسـمية المخطط على اسـم تشـارلز بونزي، الذي اشــتهر باســتخدامه لهذه التقنية في عشــرينيات القرن الماضــي. لم يخترع بونزي المخطط، لكن عمليته اسـتحوذت على الكثير من المال لدرجة أنها كانت أول من اشـتهر في جميع أنحاء الولايات المتحدة".

الأوروبي مؤشرات تحذيرية حول المرسلين أو المستلمين

هذه المجموعة من المؤشــرات ذات صــلة بالملف الشــخصــي والســلوك غير العادي لأي من المرسل أو المتلقي للمعاملات غير المشروعة .

لوحظ وجود مخالفات أثناء إنشاء الحساب

- المعاملات التي بدأت من عناوين IP غير موثوقة، أو عناوين IP من السلطات القضائية الخاضعة للعقوبات، أو عناوين IP التي تم وضع علامة عليها مسبقا على أنها مشبوهة.
- فيما يتعلق بالتجار / مستخدمي الشركات، تكون عمليات تسجيل نطاقات الإنترنت الخاصة بهم في نطاق اختصاص مختلف عن اختصاص تأسيسهم أو في ولاية قضائية ذات عملية ضعيفة لتسجيل النطاق.

الملف الشخصي

- الاختلاف ما بين عناوين IP المرتبطة بالملف الشخصي للعميل وعناوين IP التي يتم بدء المعاملات من خلالها.
- يظهر عناوين العميل في محركات البحث انه مرتبط بنشاط غير قانوني.
- يشتري العميل كميات كبيرة من الأصول الافتراضية غير المدعمة بالثروة المتاحة أو بما يتوافق مع ملفه المالي التاريخي، مما قد يشير إلى غسل الأموال أو بغل الأموال أو ضحية احتيال.

سلوكيات غير عادية أخرى

- دخول العميل الى حسابه عبر مزودي خدمة الأصول الافتراضية من عناوين IP مختلفة بشكل متكرر على مدار اليوم.
- يقوم العميل بشكل متكرر بإجراء معاملات مع مجموعة اخرى من الأفراد بأرباح أو خسائر كبيرة. يمكن أن يشير هذا إلى الاستيلاء المحتمل على الحساب ومحاولة استخراج أرصدة الضحايا عبر التجارة، أو مخطط غسل اموال لإخفاء تدفق الأموال باستخدام بنية أساسية افتراضية للأصول.

مؤشرات تحذيرية لمصدر الأموال أو الثروة

غالبًا ما يتعلق إساءة استخدام الأصول الافتراضية بالأنشطة الإجرامية، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والاحتيال والسرقة والابتزاز (بما في ذلك الجرائم الإلكترونية). فيما يلي المؤشرات التحذيرية الشائعة المتعلقة بمصدر الأموال أو الثروة المرتبطة بهذه الأنشطة الإجرامية:

- التعامل مع عناوين الأصول الافتراضية أو البطاقات المصرفية المرتبطة بالاحتيال المعروف أو الابتزاز أو مخططات برامج الفدية أو العناوين الخاضعة للعقوبات أو الأسواق المظلمة أو غيرها من مواقع الويب غير المشروعة.
- معاملات الأصول الافتراضية الناشئة عن خدمات المقامرة عبر الإنترنت أو الموجهة إليها.

- استخدام عدة بطاقات ائتمانية مرتبطة بمحفظة أصول افتراضية لسحب كميات كبيرة من العملات الورقية (تشفير إلى بلاستيك)، أو يتم الحصول على الأموال لشراء الاصول الافتراضية من الودائع النقدية إلى الائتمان البطاقات.
- الإيداعات في حساب أو عنوان أصول افتراضية بكثرة وغير المعتاد عليه مع وجود مصدر غير معروف للأموال، يليها التحويل إلى العملة الورقية، مما قد يشير إلى سرقة الأموال.
- الافتقار إلى الشفافية أو عدم كفاية المعلومات حول منشأ ومالكي الأموال، مثل تلك التي تنطوي على استخدام الشركات الوهمية حيث قد لا تتوفر البيانات الشخصية للمستثمرين أو المعاملات الواردة من نظام المدفوعات عبر الإنترنت من خلال بطاقات الائتمان / مسبقة الدفع متبوعة بالسحب الفوري.
- أموال العميل التي يتم الحصول عليها مباشرة من خدمات خلط خارجية.

التحقيقات المالية المتقدمة

أنظمة مراقبة الحركات المالية (Transactions Monitoring)

لابد للبنوك والمؤسسات المالية أن يتوفر لديها أنظمة آلية تمكنها من مراقبة الحركات المالية التي تتم على حسابات عملائها وفقاً لسيناريوهات معينة يتم برمجتها من مختصين في هذا المجال، ويقول الخبراء إن مستوى تطور النظام والسيناريوهات التي يتضمنها يعتمد على حجم المؤسسة وعدد عملائها وحركاتهم المالية، بالإضافة إلى نوع الخدمات المالية وتعقيداتها التي تقدمها المؤسسة.

وفيما يخص المؤسسات الصغيرة، وأن بعض العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال يقولون إنه لا حاجة لأنظمة آلية، وإنه يمكن إجراء الرقابة على عمليات مكافحة غسل الأموال من خلال تقارير دورية أو يومية، يرى الخبراء أن الاعتماد على التقارير عوضاً عن النظام لن يوفر الضوابط المطلوبة، وطالما كان الحديث عن مؤسسات مالية فإنه لابد من وجود الكثير من الحركات المالية على مستوى العام الواحد، وبالتالي لابد من وجود نظام آلي، وإن كانت المؤسسة متناهية الصغر وترى أنه لا داعي لوجود أنظمة آلية، وأن الضوابط الرقابية المتاحة كافية لتنفيذ مهام مكافحة غسل الأموال، فإن هذه التوصية لابد أن تصدر عن تدقيق مستقل، أو تفتيش الجهات الرقابية وتوصياتها، إلا إن كانت هناك تعليمات رسمية تحدد المطلوب.

قد يستفسر الكثيرون ممن يعملون على أنظمة مراقبة الحركات المالية ما هي السيناريوهات التي يتوجب أن تكون مبنية على نظام مراقبة الحركات المالية وما عددها، وهل كلما زاد عدد السيناريوهات وعدد التنبيهات اليومية والشهرية يزيد ذلك من فعالية النظام وما هي الخصائص التي ينصح بتوافرها ضمن هذه الأنظمة؟

يجيب الخبراء: إن تطبيق نظام مراقبة حركات مالية يعتبر خطوة حساسة جداً، ويجب أن تتم من قبل خبراء متخصصين، وإن تحديد أن يكون النظام مطوراً داخلياً في المؤسسة، أو يتم شراؤه من شركات خارجية متخصصة، يعتمد على مدى الوعي والإدراك والخبرة والإمكانيات التقنية التي يمكن أن تقدمها المؤسسة، ففي حال كانت المؤسسة لا تمتلك الخبرة في مجال بناء أنظمة مكافحة غسل أموال فإنه حتى وإن كانت لديها جميع الإمكانيات التقنية لبناء الأنظمة فإنه يُنصح أن يتم شراء النظام من شركات خارجية متخصصة بهذا المجال، أو أن تتم الاستعانة بخبراء بهذا المجال لديهم خبرة سابقة في تطوير أنظمة مراقبة مالية مختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أكد الخبراء أن عدد السيناريوهات التي يجب أن يتضمنها النظام ليس مقياساً على فعاليته، وهنا تكمن مبررات أن يتم تطوير النظام من خبراء متخصصين يساعدون في بناء عدد من السناريوهات يتوافق مع حجم المؤسسة وخدماتها المالية، واستخراج عدد تنبيهات يمكن لفريق مكافحة غسل الأموال دراستها وإعطاء التوصيات بخصوصها، بل إنه كلما تمكن المختصون من بناء عدد سيناريوهات يغطي جميع المؤشرات الحمراء أو المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بعدد أقل فإن هذا يعني الفاعلية (أي تحقيق الهدف بأقل وقت وجهد ممكنين).

كما ينصح الخبراء أن يتم بعد تطوير هذه الأنظمة فحصها من خال جهة تدقيق مستقلة، لضمان أن النظام يغطي جميع أنواع الخدمات والمخاطر، كون أكبر مخاطر هذا النوع من الأنظمة أن يكون لا يشمل جميع الحركات أو المخاطر، ومهما قام الفريق بالتحقيق بالإنذارات الموجودة بالنظام فإن هذا لن يمكّنه من معرفة وجود حركات يتوجب دراستها.
ويوصي الخبراء في مكافحة غسل الأموال والمدققين المسؤولين عن فحص فعالية الأنظمة الخاصة بمراقبة الحركات المالية بما يأتي:

- تأكد من أن النظام يشمل جميع أنواع الحركات المالية التي يتوجب قراءتها، ومبررات عدم شمول بعضها الآخر، وعلى أن يتم الحصول على كشف بأنواع الحركات (Transaction Codes) ووصفها واستعمالاتها من طرف آخر من البنك، ومن ثم إجراء عملية المراجعة لهذه الأنواع.
- تأكد أن جميع أنواع الحسابات يتم قراءتها في حال كان البنك أو المؤسسة يصنف الحسابات (أفراد، شركات، بنوك، الخ)، وأن النظام أيضا يقرأ الحسابات التي لم يتم تصنيفها بعد أو غير المكتملة في حال وجود حركات مالية على الحساب.
- تأكد من أن نسخة النظام فعالة وخاضعة للدعم من الشركة المزودة، واحصل على نسخة من عقد تركيب النظام بن البنك أو المؤسسة مع الشركة المزودة (في حال كان النظام تم شراؤه من شركة خارجية)، وتأكد من الالتزام ببنوده خاصة بنود الصيانة والفحص الدوري للنظام والتدريب، والدفعات المالية وغيرها من المواضيع.
- ابدأ بفحص السيناريوهات الموجودة وآخر مرة تمت مراجعتها لغايات التطوير، وقارنها من تاريخ صدور أية خدمات أو منتجات مالية أو أنواع حركات جديدة.
- تأكد من عدم وجود تأخير في فحص السيناريوهات التي يصدرها النظام (Pending Alerts)، وفي حال وجدت ادرس مبرراتها ومخاطرها، وإن تم رفع تقارير عنها للجهات المعنية بالمؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها.

دراسة الإنذارات Alert Investigations

الآن بعد أن درسنا أنظمة مراقبة الحركات المالية والسيناريوهات، وأصبح النظام يستخرج تنبهات للدراسة والتحقيق، ما هي أهم الأمور التي يجب أخذها بعن الاعتبار؟

يوضح الخبراء أن وجود تنبيه يعني وجود حركات مالية على الحساب يتوجب دراستها، وليس بالضرورة أن يكون العميل مشتبهاً به، فإن ما يحدد ذلك دراسة التنبيه أو مجموعة التنبيهات الظاهرة على الحساب وإجراء تحليل كامل للوصول إلى قناعة معينة إن كان العميل لا يثير الشكوك أو يثير الشكوك فعلاً، أو أن العلامات الظاهرة على الحساب لا تمكن الموظف من اتخاذ القرار حالياً، ويرغب بوضع الحساب تحت المراقبة لدراسة الحركات التي تتم لاحقاً.

إن دراسة الإنذارات أمر في غاية الأهمية، ويجب أن يتم من مختصين حصلوا على التدريب الكافي ليتمكنوا من إجراء الدراسة والتحليل على الحساب، وأن تتم هذه الدراسة بعيداً عن مراجعة العميل أو خطوط الأعمال قدر الإمكان، وفي حال الحاجة الماسة للرجوع إليهم أن يتم ذلك بصورة سليمة لا تثير الشكوك، والتعذر بأنها لغايات تحديث البيانات أو الالتزام بالسياسات أو غيرها من الأسباب، لعدم الكشف عن سرية التحقيق وتنبيه العميل (Tipping Off)، وبالتالي يقوم بأخذ احتياطاته إن كان مجرماً، أو شعور العميل بالإساءة إليه والشك فيه، وبالتالي قد يلجأ إلى الشكاوي أو حتى أكثر من ذلك.

كما يشير الخبراء بأن أنظمة مراقبة الحركات المالية كلما كانت متطورة وتتيح جميع المعلومات ضمن صفحة واحدة دون الحاجة إلى الرجوع إلى النظام البنكي الأساسي أو أوراق فتح الحساب فإنها ستسرع وتزيد من فعالية عملية الدراسة والتحليل.

بالإضافة إلى أن البرمجة الدقيقة ستساعد كثيرا في توفير الوقت والجهد وتجنب دراسة الحركات المالية في أكثر من تنبيه وبالتالي تكرار العمل.

ينصح الخبراء أيضاً أن تظهر الأنظمة دراسة سريعة على الحساب تعطي المحلل نظرة عامة عن الحساب من حيث المبالغ وكيفية ورودها إلى الحساب وخروجها منه، فإن أتاح النظام هذه الميزة فمن المؤكد أنها ستعطي نظرة شاملة عن الحساب للمحلل خال دقائق/ مثلاً:

الحركات المدينة

نوع الحركة	القيمة	عدد الحركات	نسبتها من اجمالي الحركات المدينة
سحب نقدي	100,000	4	%80
حوالة صادرة	20,000	2	%16
شيكات صادرة	5,000	1	%4
المجموع	125,000	7	%100

الحركات الدائنة

نوع الحركة	القيمة	عدد الحركات	نسبتها من اجمالي الحركات الدائنة
ايداع نقدي	200,000	10	%66.66
حوالة واردة	50,000	5	%16.66
شيكات واردة	50,000	2	%16.66
المجموع	300,000	17	%100

الرصيد المتبقي 175,000

بعد أن تمكن النظام من كشف الحركة / الحركات التي تتطلب التحليل واستطاع المحلل الحصول على نظرة عامة عن الحساب وتدفق الحركات من خلاله يبدأ التحليل من جهة الأخصائي:

- يقوم المحلل بتحليل معلومات صاحب الحساب من الاسم والعنوان وتاريخ بدء التعامل، ومعلومات الدخل الشهري أو الحركات المتوقعة على الحساب والتي تم الإفصاح عنها وقت فتح الحساب أو في آخر عملية تحديث بيانات والمفوضين بالتوقيع عن الحساب، وغيرها من المعلومات التي يتيحها النظام أو التي قام الموظف باستخراجها من أماكن أخرى كالنظام البنكي الأساسي أو ملف العميل.
- يقوم المحلل بعد الاطلاع على المعلومات بتحليل مستندات إثبات الدخل، أو أية مستندات ضرورية أخرى.
- يبدأ بالتأكد من صحة معلومات الحساب مثل البطاقة التعريفية للأشخاص وشهادة التسجيل للشركات، بحسب ما تتيحه الأجهزة الحكومية في الدولة، والاستعلام إن كان يمتلك شركات أخرى.
- الاطلاع على شركاء العميل والمفوضين بالتوقيع عن الحساب وأي أشخاص آخرين لهم علاقة بالحساب والبحث والتقصي عن المستفيد الحقيقي عن الحساب.
- يتم تحليل التاريخ المالي للعميل وقدرته المالية وإن كان من أصحاب الشيكات المعادة بدون رصيد وغيرها من المعلومات التي يمكن ان تشكل صورة واضحة عن تاريخ العميل المالي.
- يتم إجراء إعادة فحص لاسم صاحب الحساب والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالحساب على قوائم الحظر الموجودة بالأنظمة المتاحة في المؤسسة لهذه الغاية، كقوائم مجلس الأمن في الأمم المتحدة وقوائم الاتحاد الأوروبي، ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي وغيرها.
- يتم إجراء بحث عن صاحب الحساب والأطراف ذات العلاقة من خلال الإنترنت للوصول إلى أية نتائج تساعد في عملية التحليل.
- يتم أيضاً الاستعلام عن البطاقات الصادرة لهذا الحساب سواء رئيسة أو فرعية، وأيضاً إن كان العميل مستأجراً لصناديق أمانات حديدية مع معرفة عددها وأحجامها وتواريخ زيارتها.

- الاســتعلام عن الخدمات الإلكترونية على الحســاب وإن كان يتم إدارة الحســاب من خلال الوسائل الإلكترونية (E Banking) وطابعها.
- ابدأ مرحلة التحليل المالي العميق في الحركات المالية لكل حركة على حدة، مثلا الإيداعات النقدية والمســتندات التي تم تقديمها كمصــادر للأموال، وأســماء المودعين وعلاقتهم بصـاحب الحسـاب، والمواقع الجغرافية للفروع المسـتعملة بالإيداعات، ومن ثم الانتقال إلى أنواع الحركات المالية الأخرى كالشــيكات والحوالات وغيرها، والتعرف على الأطراف الأخرى من الحركة وعلاقتهم بصاحب الحساب والغاية من الدفعة.

بعد إجراء التحليل العميق يمكن للمحقق الخروج بتوصية معينة قد تكون أياً مما يأتي:

1. إن الحركات التي تمت على الحساب لا تثير الشبهات.
2. إن الحركات التي تمت على الحساب تثير الشبهات لمبررات معينة.
3. وضـع الحسـاب تحت المراقبة أو طلب المزيد من المعلومات أو المسـتندات للتمكن من إكمال الدراسة.

بعد ذلك يتم انتقال التحليل إلى المرحلة التالية، للاطلاع على الدراســة من محللين رئيســين (Seniors)، والذين يقومون بدورهم بإعطاء التوصــيات اللازمة تأكيداً على ما ورد من المحلل الأول أو وجود اختلاف بوجهات النظر، فمثلاً إن كان المحلل الأول يرى وجود شــبهات والمحلل الرئيس يؤكد على التوصية يتم رفع التوصيات إلى المدير أو اللجنة (لجنة مختصة من المحللين ضمن دائرة مكافحة غسل الأموال في البنك أو المؤسسة)، للموافقة على إصدار تقرير الاشتباه، أما في حال اختلاف وجهات النظر بين المحلل الأول والمحلل الرئيس فتتم إعادة الدراســة أو اســتكمال المتطلبات التي يريدها المحلل الرئيس ومن ثم إعادة عرضــها، وفي حال اســتكمال الدراســة مع الإبقاء على نفس وجهات النظر المختلفة فيرى الخبراء أن يتم ادخال الملف إلى المدير أو اللجنة المختصــة لاتخاذ القرار، وذلك تأكيداً على مبدأ الرقابية الثنائية وعدم ربط القرار بشــخص واحد فقط.

ينصح الخبراء بخصوص دراسة التنبيهات وآلية التحقيق بما يأتي:

- أن تكون عملية دراسـة وإغلاق التنبهات الصـادرة على نظام مراقبة الحركات المالية برقابة ثنائية قدر الإمكان لجميع الســيناريوهات، وأن تكون العملية قد خضــعت لعملية تدقيق مسـتقل للكشـف عن أية مخاوف؛ خاصـة إمكانية الخطأ، الإهمال، أو سـوء النية (التواطؤ من قبل الموظف).
- إن تفاصــيل عملية التحليل أو التحقيق لا تعني بالضــرورة إجرائها لكل تنبيه، كون ذلك يعتمد على نوع الســيناريو وقيمة المبالغ وعدد المحللين وإن العديد من التنبيهات التي يصــدرها النظام يمكن إغلاقها دون الحاجة إلى إجراء جميع أو بعض خطوات التحقيق إلا إن وجد داع لذلك وفقاً لتوصـيات المحققين الرئيسـين، خصـوصـاً في حال تكرار نوع تنبيه معين أو وجود ما يلفت الأنظار بخصوص الحساب.

وأكد الخبراء على أن مسـؤول مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسـسـة هو الأقدر على تحديد العملية التي يتوجب اتباعها في التحقيق، فطالما تحققت الرقابة الثنائية وخضــعت العملية لتدقيق مستقل فسوف يرى أن الضوابط الموجودة بالعملية مناسبة ولا مشكلة فيها.

ويقول الخبراء أيضاً إنه في العديد من الحالات يصل متخذ القرار (مسؤول الإبلاغ عن النشاط المشبوه إلى وحدة التحريات المالية) إلى مرحلة لا يكون فيها قادراً على اتخاذ القرار، كونه لم يصل إلى مرحلة الشك المبرر، وبنفس الوقت لم يطمئن تماماً إلى الحركات المالية على الحساب، وإن كثيراً من متخذي القرار قد يقومون بترجيح كفة الإبلاغ عن نشاط مشبوه فقط من باب الاحتياط، وهو ما يسمى تقرير الاشتباه الدفاعي (Defensive Suspicious Report) ، ويرى الخبراء أن هذا النوع من التقارير على الرغم من أنه يزيح المسؤولية عن كاهل متخذ القرار إلا أنه يزيد من أعمال وحدات التحريات المالية التي ستعتبر تقرير الاشتباه قد ولد الشكوك المبررة لدى الجهة المبلغة، كما ينصح الخبراء أن تكون تقارير الاشتباه تتمتع بالدواعي والأسباب المبررة والواضحة عن الإبلاغ، وبخلاف ذلك يمكن أن يتم وضع الحساب تحت المراقبة وتصنيفه كحساب مرتفع المخاطر لحين وضوح المبررات أو تلاشيها.

ويؤكد الخبراء أيضاً أن عملية إيقاف التعامل مع الحسابات التي تثير الشكوك يدخل ضمن ما يسمى (Tipping off)؛ إشعار العميل أنه قيد التحقيق، وبالتالي قد يأخذ احتياطاته لتفادي أن يتم كشفه، وبالتالي طالما تولدت الشكوك لدى البنك، وسواء تم رفع تقرير الاشتباه أو لم يتم رفعه، فإنه لابد من الإبقاء على الحساب والتعامل معه بشكل طبيعي، إلا إن وجدت مبررات أخرى تستدعي إيقاف التعامل، كأن تكون المخاوف من كسر حظر اقتصادي فرض من جهات دولية (Sanction and Embargo) على دولة معينة، أو لغيرها من الأسباب، بخلاف أن يكون الحساب تحت الشك بقضايا غسل أموال أو تمويل إرهاب.

قد يستفسر بعضهم إن كان من السليم قيام مسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمؤسسة بمقابلة العميل عند التحقيق في حركاته أو صدور تنبيهات تخص حسابه؟

هنا لابد للأخصائي أن يتذكر بأنه يعمل في القطاع الخاص وليس جهات إنفاذ القانون، فبالتالي ليس من حقه التحقيق مع العميل أو استجوابه، بل إن ذلك يعتبر إفصاحا عن أن العميل قيد التحقيق لوجود شبهات حوله (Tipping Off)، خاصة إذا تم فعلاً إصدار تقرير اشتباه لوحدة التحريات المالية بالدولة، وبالتالي التحقيق يجب أن يتم بعيداً عن العميل وفي حال الحاجة إلى معلومات فإنه يمكن طلبها من خلال خطوط الأعمال أو مسؤول حساب العميل بحجة استكمال البيانات أو تلبية متطلبات التقارير، وفي حالات ضيقة جداً يكمن لأخصائي مكافحة غسل الأموال أن يشارك مسؤول الحساب بمقابلة العميل ولكن دون أن يعرف عن نفسه كأخصائي مكافحة غسل أموال وتمويل الإرهاب، لأن ذلك سيثير الرعب أو الاستنكار لدى العميل، وبالتالي سيتولد لديه الرغبة في عدم التعاون بل الشكوى من هذه الممارسة إلى حدود قد تتسبب بمشاكل للبنك أو المؤسسة، وقد يكون فعلاً من المجرمين وبالتالي سيتجنب الإفصاح عن الكثير من الأمور التي يمكن أن يفصح عنها لموظف عادي، وهنا يمكن أن يتم التعريف عن الأخصائي بأنه يعمل بالمؤسسة في قطاع العمليات أو الاستثمار، بشرط أن يتم ذلك من قبل أخصائي مخضرم في عمليات غسل الأموال، ومع موظفي الخطوط الأمامية الحاصلين على التدريب اللازم، ومع وجود المبررات اللازمة للمقابلة الشخصية، ويؤكد الخبراء أن يتم ذلك في أضيق الحدود كون أغلب العاملين في البنوك والقطاع المالي قد تكون معلومات منصبهم متاحة على منصات الإنترنت.

كما أن المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات المطلوب منها رفع التقارير عن الحركات أو الأنشطة المشبوهة تقوم برفع أنواع مختلفة من التقارير بحسب الوسائل المعتمدة من قبل وحدة التحريات المالية في الدولة، كأن يكون لديها نظام مختص بالإبلاغ ورفع التقارير إلى وحدة التحريات المالية وبتفاصيل معينة، منها على سبيل المثال نظام (Go AML) الذي يعتبر أحد

استراتيجيات الـــ (UNODC[4]) مكتب المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي أصدرته لتمكين وحدات التحريات المالية من جمع وتحليل وإدارة البيانات وغيرها من الأمور ذات الصلة.

- الدول التي تستعمل وحدات التحريات المالية فيها نظام Go AML, 2019

Source: https://unite.un.org/goaml/

توضيحات بخصوص التكنولوجيا المالية في مكافحة غسل الأموال (AML FinTech)

- تســتخدم المؤســسـات المالية هذه الأيام التكنولوجيا المالية (FinTech) لإدارة وتنظيم العمليات من خلال محاكاة العمليات التجارية واســتخدام البرامج الهندســية لتصــميم أنظمة أنماط السلوك البشري.
- واحدة من عمليات المؤسسات المالية التي تحتاج إلى مشاركة وأن تكون مغطاة بمفهوم التكنولوجيا المالية هي العناية الواجبة لمكافحة غسل الأموال وأيضاً إدارة الامتثال الرقابي من خلال أتمتة العمليات الربوتية الفعالة.
- يســاعد تطبيق التكنولوجيا المالية (FinTech) في التحريات والتحقيقات وإدارة الحالات وأنظمة مراقبة الحركات المالية، باســتخدام تقنيات مثل الذكاء الاصــطناعي (AI) وأتمتة العمليات الآلية (RBA) المؤســسـات المالية على إدارة عمليات وإجراءات مكافحة غســل الأموال.
- تحويل البيانات إلى رسومات، سيساعد المحقق على فهم سلوك الحساب بسرعة وبناء صورة واضحة لأنشطة العميل.

---

(4) United Nations Office on Drugs and Crime مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

أين تكون التكنولوجيا المالية FinTech وأتمتة العمليات الآلية RBA أكثر منطقية؟

سيتم استخدام مفهوم أتمتة العمليات الآلية RPA بشكل فعال عندما يكون هناك كميات كبيرة من المعاملات أو العمليات المتكررة وحيث يكون هناك تفاعل يدوي مكثف مع النظام.

فوائد/ تأثير التكنولوجيا المالية FinTech

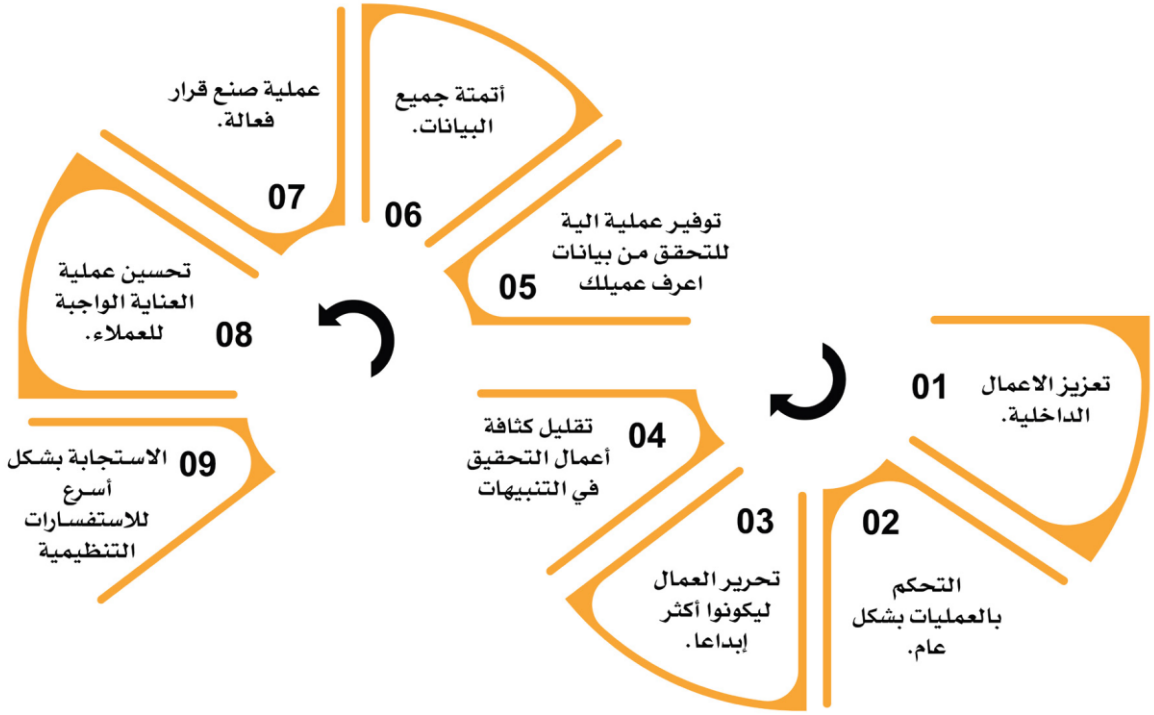

تحديات التكنولوجيا المالية (FinTech)

- الجرائم السيبرانية المالية.
- معالجة البيانات الضخمة.
- وجود فجوة بين الخدمات المالية والمنظمين.
- الافتقار إلى الخبرة التقنية والذكاء الاصطناعي.
- البرامج المالية القائمة على تقنية تضعف Blockchain قدرة تبادل البيانات.

أتمتة عمليات مكافحة غسل الأموال الربوتية (إدارة الحالات)

يشرف المدير على الحالات (التذاكر، التنبيهات، والمعاملات التي تم الإبلاغ عنها) من خلال خطوات متسلسلة.

يجب أن تكون جميع بيانات إعرف عميلك KYC اللازمة للعملاء، والمعرفات، والوثائق، والاستفسارات، ونتائج البحث في مكان واحد تحت سيطرة مدير الحالة لمساعدته على اتخاذ القرار الصحيح.

وسيتم تحقيق ذلك من خلال عملية تحقيق آلية تنظم سير عمل إدارة الحالة.

يجب اتباع نفس خطوات التحقيق الخاصة بمكافحة غسل الأموال في كل مرة عندما نعالج تنبيه.

لذلك فإن تنفيذ عملية آلية للتحقيق في إدارة الحالات سيساعد كثيراً.

مقومات برنامج امتثال ومكافحة غسل الأموال الناجح

كمسـؤول عن عمل برنامج مكافحة غسـل أموال وتمويل إرهاب متكامل أو كمدير لدائرة مختصـة بهذا المجال، لابد من التأكد من بناء أو وجود جميع العناصـــر الضـــرورية لإيجاد برنامج متكامل وناجح، وفيما يأتي أهم هذه العناصر أو المقومات:

الاستقلالية والموقع المناسب ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة

وفقا لأفضل الممارسات تعتبر دائرة الامتثال مكافحة غسل الأموال من الدوائر الرقابية والتي لابد من أن تتمتع بالاســتقلالية، وأن لا تمارس أعمالا تنفيذية. ولكن ما المقصــود بالاســتقلالية والأعمال التنفيذية؟

يقصد بالاستقلالية أن تكون الدائرة منفصلة عن الدوائر الأخرى ضمن المؤسسة وتتمتع بمكان مستقل عن بقية الدوائر ضمن الهيكل التنظيمي، وأن لا تمارس أعمالاً تنفيذية يعني أن لا تشارك في تنفيذ أعمال المؤســســة بل مراقبتها، حيث إنها دائرة رقابية لا تنفذ حركات وإنما تراقب على عملية التنفيذ، ولذلك غايات كثيرة أهمها: أن دائرة الامتثال تقوم بعمل رقابي على امتثال المؤسسة بالقوانين والتعليمات سواء المحلية أو الأجنبية، وبالتالي فإن دمجها مع دائرة أخرى قد يؤثر على موضــوعيتها، فمثلاً دمج دائرة الامتثال مع دائرة المخاطر، ولكونه في العادة توجد تعليمات من البنوك المركزية والجهات التنظيمية تخص أعمال المخاطر، فبالتالي أن تكون تبعية مسؤول الامتثال إلى مدير المخاطر ليست سليمة، وسيؤثر على شفافيته وموضوعيته في حال اكتشــاف عدم امتثال مديره المباشــر للتعليمات، بالإضــافة إلى أن كل دائرة من الدوائر الرقابية الأخرى كالتدقيق الداخلي أو الدائرة القانونية لها طبيعة عمل مختلفة عن الأخرى وعن مهام عمل الامتثال، وسنوضح ذلك فيما يأتي.

كما ذكرنا سابقا بأنه لابد من منح دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال المكانة المناسبة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤســســة بما يضــمن لها الاســتقلالية والقوة في ممارســة أعمالها بموضوعية.

الرسـم التوضـيحي الآتي لهيكل تنظيمي بمؤسـسـة يوضـح أحد أفضـل المعايير الخاصـة بموقع دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ضمن مؤسسة مساهمة عامة، تجد من خلاله ما يأتي:

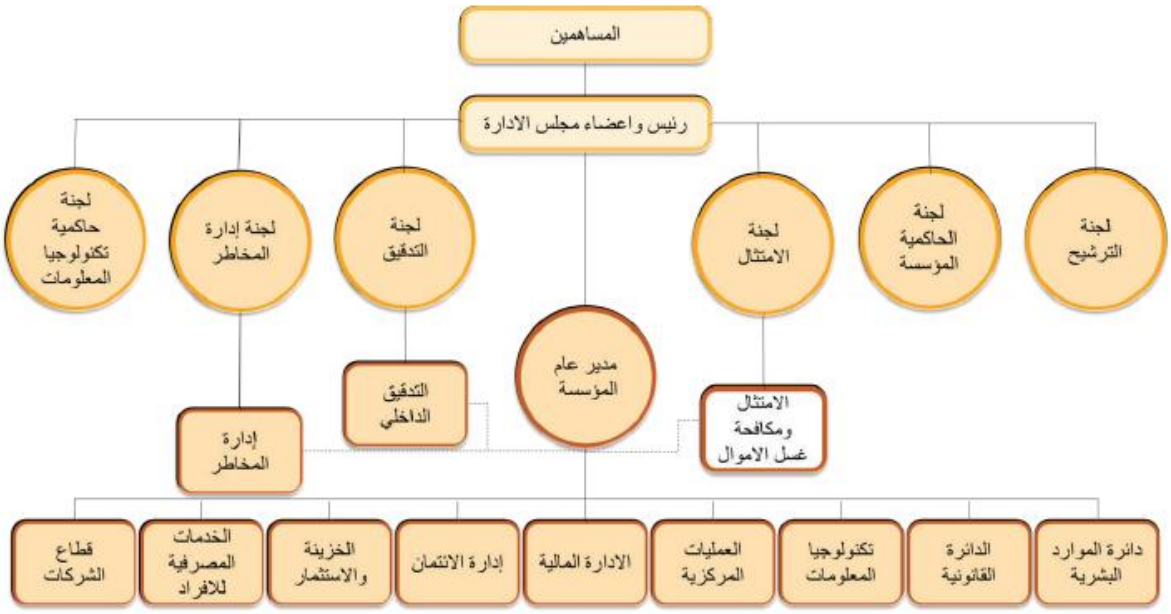

ومن الجدير بالذكر أن الكثير من الجهات الرقابية في الدول التي تعير اهتماماً كافياً لأعمال مكافحة غسـل الأموال تطلب أن يتم الحصـول على موافقتها المسـبقة قبل تعين مدير لأعمال مكافحة غسـل الأموال ضـمن المؤسـسـات التي تخضـع لإشـرافها، بل تطلب أيضـاً أن يتم الحصـول على موافقتها عند حصـول اسـتقالة أو إقالة لهذا المدير مع إبداء الأسـباب، وذلك تقديما للدعم لهذه الأعمال والتأكد من أن الأمور تمشي بالطريق السليم.

يجيب الخبراء على استفسارات بعض السائلين بخصوص أن إيقاف دائرة مكافحة غسل الأموال لبعض الحركات التي توجد شكوك بأنها صادرة لأسماء مدرجة على قوائم الحظر الدولية يؤثر على الاســتقلالية أم لا؟ إن هذه الممارســات لا تؤثر أبدا على الاســتقلالية، بل من أهم واجبات دائرة

الامتثال لتعليمات الحظر الدولية، وأن عملية إصـــدار الحوالة تمت من قبل دائرة الحوالات وهي دائرة أخرى.

العلاقة بين أعمال الامتثال وأعمال مكافحة غسل الأموال

يوجد في المؤســـســـات المالية كالبنوك وشـــركات الوســـاطة المالية وشـــركات التأمن وغيرها دوائر متخصـــصـــة بمكافحة الجرائم المالية كغســـل الأمـوال أو تـمـويـل الإرهـاب، ويـلاحـظ أنـه فـي المؤســـســـات المالية يوجد دمج لمهام غســـل الأموال وتمويل الإرهاب ومهام الامتثال ضـــمن دائرة واحدة، أو جعلهما يتبعان رئيســـاً واحداً حتى وإن كانا قسمين مختلفين ضمن الدائرة، ويتم ذلك نظراً لكون دوائر مكـافحـة غســـل الأموال دوائر مســـتقلة أيضـــاً وتتبع لمجلس الإدارة أو اللجان المنبثقـة عنـه كلجنـة الامتثـال أو لجنـة التـدقيق، فنظراً لكون دائرة مكافحة غســـل الأموال تتمتع بالاســـتقلالية ولا تمارس أعمالاً تنفيذية، وأن دورها إشـــرافي، وأيضـــاً مهامها تعتبر كمراقبة الالتزام بتعليمـات مكـافحـة غســـل الأموال وتعليمـات العقوبات والحظر التي تصدر عن جهات رسمية سواء المحليـة أو العـالميـة كقرارات مجلس الامن في الأمم المتحـدة، كـانـت هي أقرب مـا يكون لنوع الاســـتقلالية التي يجب أن تتمتع بها دائرة الامتثال وطبيعة أعمال دائرة الامتثال، إلا أن فصـــل الدائرتين عن بعضـهما بعضـاً لا يعتبر خاطئاً، بل قد يكون أفضـل في بعض الحالات للتخصـصـية، إلا أن المدير العام للمؤســســة يرغب بالعادة في تقليل أعداد المدراء التابعين له بشـكل مباشـر للتمكن من إحكام السـيطرة وتوزيع المهام في المؤسـسـة، وفي حال توافقت السـمات الخاصـة بالتبعية والمهام بن دائرة الامتثال ودائرة مكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب فإنه لا يوجد ما يمنع من ذلك.

فريق عمل مؤهل

في الحديث عن مهام دائر الامتثال ومكافحة غســـل الأموال، يقول الخبراء إن مهام دائرة الامتثال ومكافحة غســـل الأموال متعددة وفي توســـع مســـتمر، وإن أقســـامها تُعنى بمراقبة الامتثال بالتعليمات أو مراقبة الحركات المالية، ورفع تقارير الاشـــتباه، وبذل العناية المهنية المعززة على الحســـابات مرتفعة المخاطر، وغيرها من المهام، وإن المهام تأتي بعد تنفيذ الحركة (Offline Monitoring)، باستثناء الامتثال للعقوبات الدولية والحظر، وفيما يأتي توضيح بسيط لعمل هذه الأقسام:

فريق AML المالية Team — **التحقيقات Investigation**

وهو الفريق الذي يعمل على أنظمة مراقبة الحركات المالية والتنبيهات التي تصدرها هذه الأنظمة، وإعطاء التوصيات اللازمة بحسب الخطوات التي سبق شرحها ضمن هذا الفصل.

قد تقوم بعض البنوك أو المؤسسات بإنشاء قسم خاص معني بتطوير الأنظمة والسيناريوهات الموجودة عليها، يتمتع بخبرات تقنية وأنظمة معلومات إدارية.

لابد للعاملين ضمن هذا القسم أن يكونوا من أصحاب الخبرات والمعرفة.

السياسات وإجراءات العمل

السياسات تعتبر المستندات التي توضح توجهات واستراتيجيات أعمال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسة، وإجراءات العمل توضح الخطوات التفصيلية التي يتم اتخاذها للالتزام وتحقيق ما ورد في السياسات العامة.

السياسات لابد أن يتم عرضها ومناقشتها مع أعضاء الإدارة العليا بالمؤسسة لفهم ودعم ما يرد في السياسة ومساعدة دائرة مكافحة غسل الأموال في تحقيقها، ولابد بعد ذلك أن يتم اعتماد السياسة من مجلس إدارة المؤسسة بعد الحصول على توصية اللجنة المختصة المنبثقة عن مجلس الإدارة كلجنة امتثال منبثقة عن مجلس الإدارة.

أما فيما يخص الإجراءات التفصيلية فيتم كتابتها من قبل نفس دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في المؤسسة، وتعتمد من مدير الدائرة بعد أن تتم مراجعتها من قبل جهة تدقيق مستقلة (كالتدقيق الداخلي ضمن المؤسسة) كدور استشاري بما ورد بالإجراءات.

أهم السياسات التي يتوجب أن تكون لدى المؤسسة ضمن هذا المجال هي:

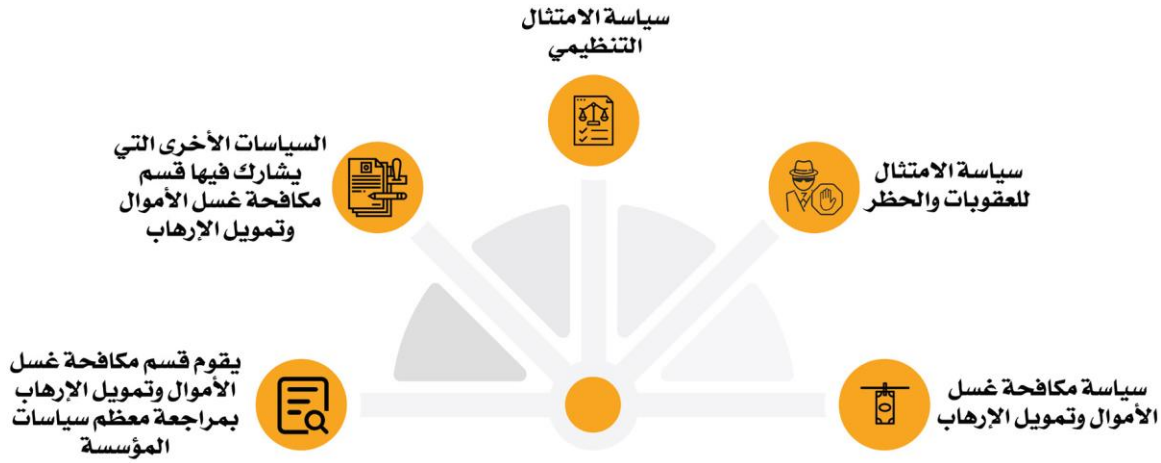

- سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي يجب أن تكون مبنية وفقاً لقوانين الدولة وتعليمات الجهات الإشرافية فيها، بالإضافة إلى أفضل الممارسات السليمة في هذا المجال والرجوع إلى توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) لبناء سياسة تتوافق مع حجم وأعمال المؤسسة.
- سياسة الامتثال بالعقوبات الدولية والحظر، والتي يجب أن تبن توجهات المؤسسة في الامتثال للعقوبات الدولية والحظر وحماية المؤسسة من التعامل مع جهات يحظر التعامل معها، وذكر القوائم التي تتبناها المؤسسة وتمتثل لها مثل قوائم مجلس الأمن لأمم المتحدة وقوائم الاتحاد الأوروبي أو مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي، وغيرها من القوائم، وأيضا القوائم المحلية للدولة التي تعمل فيها المؤسسة، ويتم اعتماد هذه السياسة بنفس طريقة وجهات اعتماد سياسة مكافحة غسل الأموال، وتعتبر السياستان من الوثائق التي قد تطلبها الجهات الإشرافية للاطلاع عليها وإبداء الرأي، وأيضا قد يتم طلبها من البنوك المراسلة التي تتعامل معها المؤسسة، حيث تقوم المؤسسات بعمل ملخصات عن هاتن السياستين لمشاركتها مع البنوك المراسلة عوضاً عن السياسة التفصيلية، وهو الإجراء الأفضل، ولكن في حال أصر البنك المراسل على السياسة الكاملة وكانت تتطلب مصلحة البنك التعامل مع البنك المراسل فإنه لا يوجد ما يمنع لإثبات قوة ومتانة برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك.
- سياسة الامتثال للمتطلبات الرقابية، كالبنك المركزي بالنسبة للبنوك، للمزيد من المعلومات عن هذه السياسة وما تتضمنه يمكنك مراجعة الفصل الخاص بالامتثال الرقابي ضمن هذه المادة.
- توجد سياسات أخرى في المؤسسات يتم إشراك دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تأسيسها ومراجعتها بشكل خاص، كسياسات مكافحة الرشوة والفساد أو

سـياسـة صـفارة الإنذار مع الدوائر الرقابية الأخرى مثل التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وتشمل أيضا دوائر إدارة شؤون الموظفين والموارد البشرية.

- كما تم شـرحه تفصـيلياً ضـمن فصـل الامتثال الرقابي ضـمن هذه المادة لابد أن لدائرة مكافحة غسـل الأموال دورا مهما في مراجعة معظم سـياسـات المؤسـسـة وإشـراك الدائرة في برامج اعداد وتطوير المنتجات والخدمات.

التدريب المستمر ومواكبة التطورات

يعتبر التدريب عنصـراً أسـاسـياً من مقومات برنامج مكافحة غسـل الأموال، ولا بد أن يتم بشـكل مسـتمر، ولكن كل متى يجب إعطاء التدريب ولمن من موظفي المؤسـسـة؟ وما يجب أن تشـتمل عليه المادة التدريبية؟ هذا وغيره من الأسئلة ستتم الإجابة عليها.

بداية لابد لمادة التدريب أن تتوافق مع خبرة ومجال عمل الحضـور، فمثلاً إعطاء دورة تدريبية للخطوط الأمامية وأمناء الصـناديق سـتشـمل سـلوك العميل المشـبوه ومؤشـرات الاشـتباه بعمليات الإيداع النقدي، أما إن كان التدريب للعاملين في دائرة التمويل التجاري فإنه سـيتم التركيز على المؤشرات الخاصة بعميات الاستيراد والتصدير والاعتمادات المستندية وغيرها، وبالتالي لابد أن يكون هناك مادة تدريبية مخصصة لكل مجال عمل على حدة.

وأيضا لابد من الأخذ بعن الاعتبار التفاوت في الخبرات والمراتب الوظيفية، فمن غير السـليم جمع المنضمين حديثاً مع أصحاب الخبرة الطويلة الذي يحتاجون لفترة تدريب (أو إنعاش للذاكرة) بفترة قصيرة، في حن أن المنضمين حديثاً يحتاجون لتدريب مكثف ولفترة أطول.

لابد للمادة التدريبية أن تبدأ بطرح المعلومات تدريجياً مع التركيز على مفهوم غسـل الأموال وعناصـره ومعنى تمويل الإرهاب وأسـاليبه، وانتقالاً إلى الآثار السـلبية لكل منها وما نصـت عليه القوانين المحلية والدولية، ومن ثم التركيز على المؤشـرات الحمراء بحسـب الجهة المتلقية للتدريب، وكيفية التعامل مع السـلوك المشـبوه والإبلاغ عنه للمعنيين بالمؤسـسـة، وغيرها من الأمور ذات العلاقة.

ينصح الخبراء أن يتم التدريب من قبل المختصين بأعمال مكافحة غسل الأموال ضمن نفس المؤسسة من أصحاب الخبرة والقدرة على التدريب والإلقاء والمحاضرة، كونهم أدرى من المدربين الخارجين سياسات وإجراءات العمل الخاصة بالمؤسسة، واستغلال التدريب للإجابة على استفسارات الموظفين بخصوص آليات معينة وأفكارهم بتحسن التواصل بن دائرة أعمال مكافحة غسل الأموال وبينهم، وتمكن المدرب أيضاً من أن يركز على مخاطر يراها ضمن المؤسسة.

في حن ينصح بطلب خبراء خارجين في حال كان التدريب يخص مناصب مرتفعة ضمن المؤسسة وعلى علم وثقافة لا بأس بها بأعمال مكافحة غسل الأموال، وذلك لتبادل الخبرات بن أخصائي المؤسسة والخبراء الخارجين، ولا بد من الحصول على رأي مدير مكافحة غسل الأموال بالسيرة الذاتية للخبير الخارجي للتحديد إن كانت مؤهلاته وخبراته تلبي متطلبات التدريب وبحسب الجهة المتلقية.

وفيما يخص العاملين ضمن دائرة مكافحة غسل الأموال في المؤسسة لابد أن يحصلوا على تدريب خارجي، ويحضروا دورات خارجية بمشاركة جهات أخرى ليتمكنوا من معرفة ما الجديد في عالم غسل الأموال، وكيف تقوم المؤسسات الأخرى بتطوير أنفسها، وأيضا لابد أن يكون أصحاب الرتب العالية ضمن القسم حاصلن شهادات مهنية متخصصة.

بالنسبة إلى دورية التدريب؛ فإن الخبراء يرون أن المنضمين حديثاً يجب، وبشكل فوري وقبل تسليمهم لمهامهم بشكل رسمي، أن يخضعوا للتدريب وأن تكون الدورات بشكل مكثف، وبعد ذلك يتم إعادة طرح الدورات من باب تجديد المعلومات وطرح ما هو جديد، والتي تكون مدتها أقل من التدريب المكثف.

بالنسبة إلى فترة الدورة نفسها، يرى الخبراء أن الموظفين الجدد يجب أن يخضعوا لتدريب من 10 إلى 20 ساعة تدريبية شاملة لحالات عملية، أما فيما يخص التدريب الدوري فقد يقتصر على نصف هذه الفترة وبحسب خبرة المتدربين، علما بأن هذ المعدل من الساعات يختلف باختلاف حجم المؤسسة وطبيعة عملها، وهو شيء يمكن لمسؤول مكافحة غسل الأموال في البنك أو المؤسسة تحديده. فيما يخص الجهات التي يجب إخضاعها للتدريب، فإن ذلك يعتمد أيضاً على

الموظف وطبيعة عمله، وفي العادة يُعطى التدريب للموظفين الذي ينفذون أو يشـــاركون أو يطلعون على عمليات أو خدمات مالية أو ملفات العملاء.

اما الموظفون الذين تعتبر أعمالهم بعيدة كل البعد عن هذا العالم كأعمال الصيانة مثلاً فلا حاجة لإخضاعهم للتدريب، ومن أكثر الأسئلة بخصوص هذا المجال هو:

هل يتم إخضاع موظفي تكنولوجيا المعلومات ومطوري الأنظمة لهذا النوع من التدريب؟

هنا يؤكد الخبراء على أهمية حضورهم، كون التدريب سيزيد من وعيهم في هذا المجال، الأمر الذي ساعدهم في تغطية مخاطر قد يرونها أو يعملون بها كمخاطر برمجة الحسابات الداخلية وغيرها، وبالتالي لابد من حصـولهم على التدريب اللازم ولكن بتخصـيص أو إعداد مادة تدريبة متخصـصـة تتعلق بأعمالهم، بالإضافة إلى النظرة العامة عن مفهوم ومخاطر غسل الأموال.

نظراً لمتطلبات التـدريب ودوريتـه يجـد الكثيرون أن التـدريب يتطلب الكثير من الوقـت والجهـد والتكلفة، والحاجة لجمع المعنيين في مكان التدريب وقد يكون بعد سـاعات العمل، وبالتالي عدم القدرة على الاسـتيعاب بشـكل أفضـل، ومن ثم عقد امتحانات الفحص وتصـحيحها وغيرها من التحديات لقسم التدريب ضمن المؤسسة أو الشركات المتخصصة..

ولـذلـك يلجأ الكثيرون إلى التـدريب الإلكتروني، وبالتـالي يمكن للموظف الحصـــول على التـدريب إلكترونياً وإجراء الامتحان إلكترونياً أيضـــاً، وبذلك يتم تلبية المتطلبات بشـــكل أســـهل وبتكاليف وجهد أقل، ولكن ما رأي الخبراء بالتدريب الإلكتروني؟

يرى خبراء مكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب أنه لابد من مواكبة التطور وتوفير الوســـائل الأســـهل طالما تحقق الغاية بفعالية، وبالتالي يوصـــون بالتحول للتدريب الإلكتروني، وتمكين الموظف من حضور التدريب على جهاز الحاسوب الخاص به أو حتى هاتفه وهو مستلق على سريره بالمنزل، ولكن لا بد من التأكد من فاعليته بما يأتي كحد أدنى:

- أن تكون المادة التدريبية مقســمة على مجموعة فيديوهات ســهلة وميســرة، كأن يكون لكل موضوع فيديو خاص وأسئلة خاصة يتوجب الإجابة عليها فوراً بعد الفيديو للتأكد من نقل المعلومة.
- أن تكون الفيديوهات لا توفر خاصـــية التســـريع، حتى لا يقوم الموظف بتســـريع الفيديو للانتهاء بسرعة من متطلب التدريب.
- أن تكون الكلمات والتعابير المستعملة في الفيديو واضحة أو مع ذكر الكلمات في أسفل الفيديو للتوضيح، وتمكين المتدرب من إعادة تشغيل الفيديو إن أراد.
- أن تكون أســئلة الفيديو عبارة عن خيار من متعدد ويظهر نتيجة الإجابة ومبرراتها أن كانت خاطئة. أن يوجد امتحان بنهاية البرنامج يظهر لقســم التدريب نتائج امتحانات المتدربين لاتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص المتدربين المقصرين.
- أن يتم بعد إجراء التدريب الإلكتروني إجراء لقاء مع المدرب أو أخصـــائي مكافحة غســـل الأموال لمناقشة حالات عملية والإجابة عن أية استفسارات من قبل المتدربين.
- أن يتم مراجعة المواد التدريبية وتطويرها وتطوير امتحان الفحص وبشكل مستمر.

التدقيق المستقل

لابد من التأكد من تكامل وفاعلية برنامج مكافحة غسل الأموال، وهذا التأكد لابد أن يتم من جهة مستقلة (غير تابعة لدائرة مكافحة غسل الأموال) كالتدقيق الداخلي أو الخارجي.

بالتالي لا يصح أن يكون أي من هاتين الجهتين (دائرة مكافحة غسل الأموال ودائرة التدقيق الداخلي تابعة للأخرى، بل يجب أن تكونا منفصلتين عن بعضهما بعضاً، وأن يقوم التدقيق بإجراء مراجعة دورية لكفاية برنامج مكافحة غسل الأموال وفحص الضوابط الرقابية للبرنامج، وأن تتم مناقشة الملاحظات مع مسؤولي مكافحة غسل الأموال للوصول إلى تقرير يتم إصداره للجهات المعنية كلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة الامتثال أيضاً، ومن ثم متابعة الملاحظات للتأكد من إغلاقها وتغطية مخاطرها.

إن مهمة التدقيق يجب أن لا تأخذ طابع التفتيش المفاجئ، كون دائرة مكافحة غسل الأموال دائرة رقابية وأن التفتيش المفاجئ عادة يتم لإجراء جرد للنقد أو العهدة أو الاطلاع على صلاحيات الدخول والاحتفاظ بالمفاتيح والأرقام السرية وغيرها من المبررات، كما أن دورية التدقيق قد تكون سنوية أو بحسب خطة التدقيق المبنية على المخاطر والتي يمكن من تتطلب إعادة المراجعة بعد فترة أقصر في حين كانت المخاطر عالية.

تصنيف مخاطر مكافحة غسل الأموال

تتم عملية تصنيف مخاطر العميل للأسباب الآتية:

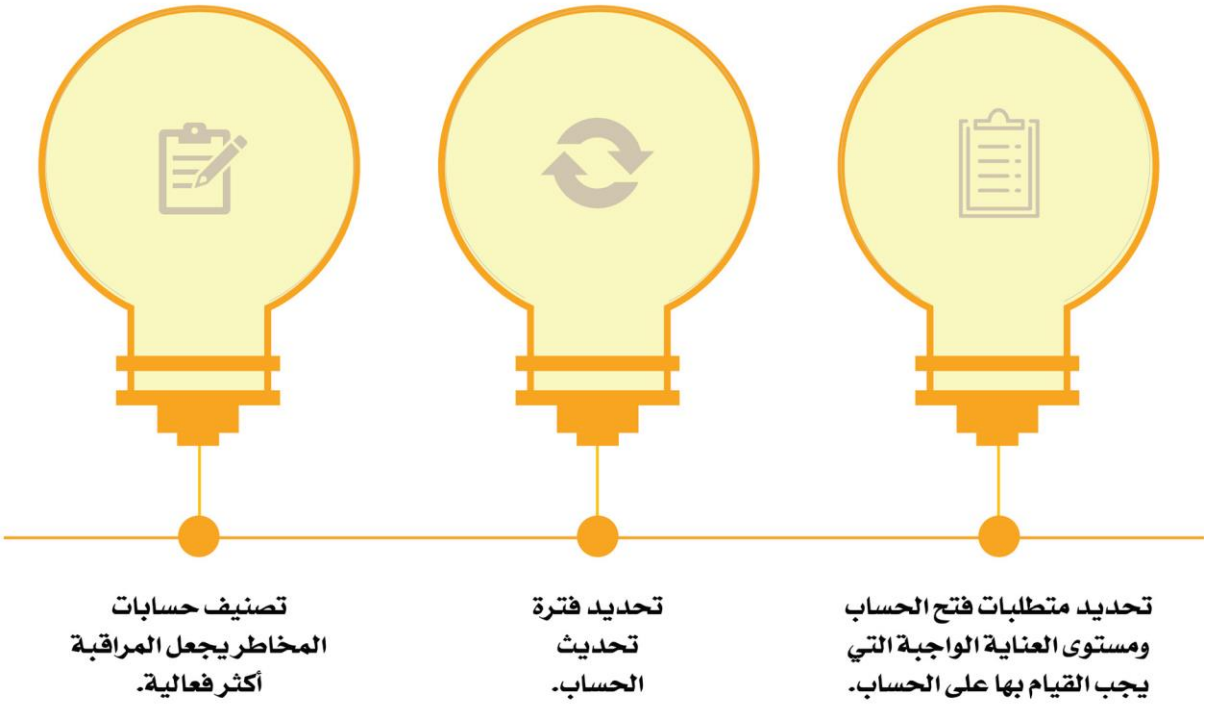

1. تحديد متطلبات فتح الحسابات ومستوى العناية المهنية التي يجب ان تتم على الحساب، فمثلا إن كان العميل منخفض المخاطر قد لا يتم التحقق من مصـدر دخله وتتم الموافقة على التعامل معه من نفس الفرع الذي يوجد فيه وبسـرعة كبيرة، أما حين يكون الحسـاب مرتفع المخاطر فإن متطلبات فتح الحسـاب قد تكون أكثر ، كما أن الجهة التي توافق على التعامل مع هذا الحســاب يفترض أن تكون أعلى من الجهة التي توافق على الحســابات منخفضــة المخاطر، فمثلا تطلب موافقة مدير الفرع على الحســاب منخفض المخاطر وموافقة المدير الإقليمي أو جهة مختصــة بالعمليات المركزية للحســابات في الإدارة العامة على الحسـابات متوسـطة المخاطر أو بتوصـيات خاصـة من دائرة مكافحة غسـل الأموال للحسابات مرتفعة المخاطر، سواء بالتوصية على الموافقة على التعامل أو طلب معززات إضــافية أو غيره، وفي بعض الحالات الخاصــة قدد تتطلب التعليمات موافقة المدير العام بالمؤسسة عند التعامل مع الأشخاص المتنفذين سياسياً.
2. تحديد فترة تحديث بيانات الحســاب، فمثلا إن كان الحســاب مرتفع المخاطر فإنه يجب تحديث بياناته كل عام، في حين إن كان منخفض المخاطر فيمكن تحديثه كل عامين أو 3 أعوام.
3. تركيز الكوادر الخاصـة بمراقبة ومراجعة الحسـابات على الحسـابات عالية الخطورة لغايات مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تقوم البنوك والمؤسـسـات بحركات ضخمة لا يمكن مراجعتها كافة، وبالتالي تصنيف مخاطر الحسابات يجعل الأعمال أكثر فعالية.

وبالتالي لابد من تحديد مســتوى مخاطر العميل. ولكن ما هي العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتحديد مسـتوى مخاطر العميل؟ وهل تتم العملية بشـكل يدوي أم لابد من وجود أنظمة آلية لعملية الاحتساب؟

وفقاً لمجموعة العمل المالي (FATF)، المختصــة بإصــدار التوصــيات المعنية بأعمال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإنه لابد من النظر إلى العوامل الآتية عند تحديد مخاطر العميل:

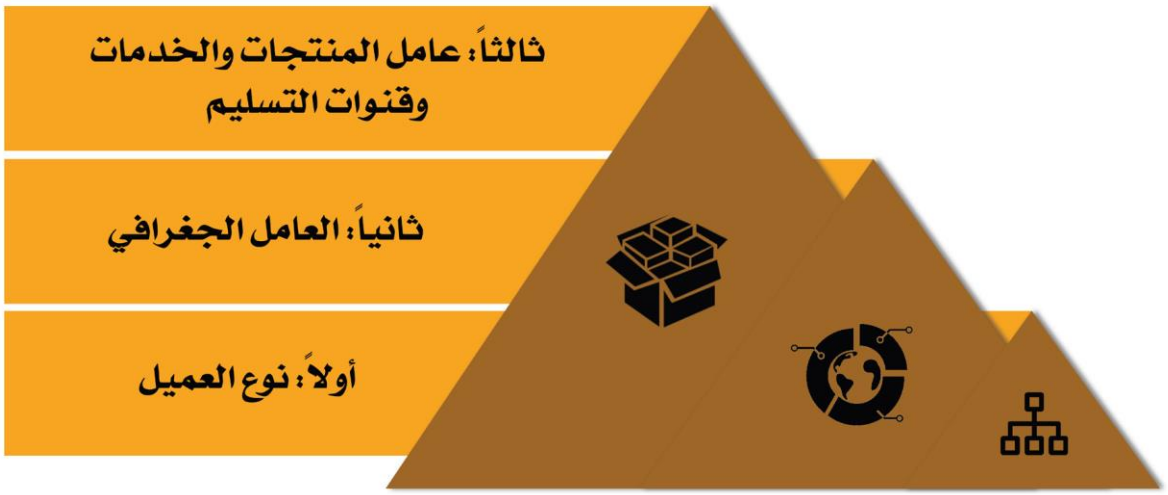

أولاً: نوع العميل

المقصود بنوع العميل هو المخاطر التي يشكلها نفس العميل أو شخصه، فمثلاً إن كان متنفذاً سياسياً فبالتالي يعتبر حساب هذا الشخص مرتفع المخاطر، وأيضاً طبيعة عمله ونشاطه التجاري، فمثلاً إن كان موظفا بشركة خاصة سيكون منخفض المخاطر، أما في حن كان صاحب شركة عقارات أو سيارات فإنه يشكل مخاطر عالية كونه يتعامل مع سلع عالية القيمة و/أو قد يتم استعمالها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفيما يأتي أهم الأعمال أو القطاعات التي يعتبرها خبراء مكافحة غسل الأموال مرتفعة المخاطر:

ثانياً: العامل الجغرافي

فإن الدولة التي يحمل جنسيتها العميل أو يقيم فيها لها تأثير مهم في تقدير مخاطر العميل، وبالتالي إن كان تصنيف الدولة (من الجهات الدولية مثل مجموعة العمل المالي(FATF) ، أو بازل

وغيرها من الجهات الدولية أو الخاصة مرتفع المخاطر فإن العميل يعتبر مرتفع المخاطر، وأيضاً يجب الانتباه إلى جنسيات مالكي الشركات المسجلة الذين قد ينتمون لدول مرتفعة المخاطر.

ثالثاً: عامل المنتجات والخدمات وقنوات التسليم

تعطي الخدمات والمنتجات وقنوات التسليم الخاصة بالخدمة مؤشراً على مدى إمكانية اعتبارها جذابة أكثر لغاسلي الأموال الذين يتجنبون التعامل وجها لوجه، فبالتالي الإيداع النقدي على الكاونتر مخاطره أقل من الإيداع من خلال أجهزة الصراف الإلكتروني، والحصول على الخدمة من خلال خدمة الإنترنت البنكي أسهل للمجرمين من الحضور إلى فروع البنك أو المؤسسة، وبالتالي توجد بعض الخدمات والمنتجات مخاطرها أعلى من غيرها، وفيما يأتي بعض الأمثلة على المنتجات والخدمات مرتفعة المخاطر:

تعتبر العوامل التي سبق ذكرها عوامل مشتركة في عملية تحديد مستوى مخاطر العميل كمخاطر (منخفضة متوسطة، أو مرتفعة) على سبيل المثال، وبعض البنوك أو المؤسسات تقوم بتصنيفات أكثر تفصيلاً.

ويرى الخبراء أن اعتبار العميل مرتفع المخاطر لوجود أحد العوامل التي سبق ذكرها (كأن يكون تاجر سيارات) مثلاً غير كاف لاعتباره مرتفع المخاطر، وأنه لابد من احتساب جميع العوامل سويةً لتكون النتائج أكثر دقة.

بالتالي فإن عملية احتساب مخاطر العميل في البنوك والمؤسسات الكبيرة لابد أن تكون آلية ومبنية على احتساب قيم لجميع العوامل والمعلومات التي تدخل في عين الاعتبار، وسيتم شرح هذا الموضوع تفصيلياً لاحقاً.